وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
الشعبـــــــــــــــــــــــــة: علوم مالية ومحاسبة
التخصـــص: مالية وبنوك

بعنوان:

قياس كفاءة الإندماج المصرفي ما بين البنوك العربية

دراسة حالة البنوك العربية

من إعداد الطالبين:
- قريشي موسى
- بوزار سيف الدين

تحت إشراف الدكتور:
✓ نزعي عز الدين

نوقشت وأجيزت بتاريخ:
أمام اللّجنة المكوّنة مِن السّادة:

الدّكتور/	مهدي عمر	/الدّرجة العلمية/ رئيسًا
الدّكتور/	رزين عُكاشة	/الدّرجة العلمية/ مُقرّرًا
الدّكتور/	نزعي عزّ الدّين	/الدّرجة العلمية/ مُشرفًا

السنة الجامعية : 2020/2019

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
الشعبـــــــــــــــــــــــــة: علوم مالية ومحاسبة
التخصـــص: مالية وبنوك

بعنوان:

قياس كفاءة الإندماج المصرفي ما بين البنوك العربية

دراسة حالة البنوك العربية

من إعداد الطالبين:
- قريشي موسى
- بوزار سيف الدين

تحت إشراف الدكتور:
✓ نزعي عز الدين

نوقشت وأجيزت بتاريخ:
أمام اللّجنة المكوّنة مِن السّادة:

الدّكتور/	مهدي عمر	/الدّرجة العلمية/ رئيسًا
الدّكتور/	رزين عُكاشة	/الدّرجة العلمية/ مُقرّرًا
الدّكتور/	نزعي عزّ الدّين	/الدّرجة العلمية/ مُشرفًا

السنة الجامعية : 2020/2019

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)﴾

سورة العلق من الآية ﴿01﴾ الى الآية ﴿05﴾ .

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب اللّيل إلاّ بشكرك ولا يطيب النّهار إلاّ بطاعتك ولا تطيب الجنّة إلاّ برُؤيتك ﴿الله جل جلاله﴾

إلى من علّمني العطاء بدون انتظار. . ... إلى من أحمل أسمه بكل افتخار. . إلى من كان سندي وأماني

أرجو من الله أن تطول في عمره ليرى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار

وستبقى كلماتك اقتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.

أبي العزيز

إلى معنى الحب و معنى الحنان والتفاني . . إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب.

أمي الحبيبة

إلى أحبتي ووجداني أخوتي .

إلى كل الأهل والأصدقاء والزملاء .

إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي .

أهدي عملي هذا إليهم .

موسى وسيف الدين

شكر و تقدير

اللهم لك الحمد لجلالك ولعظيم سلطانك

نحمد الله عز وجل على نعمه التي منّ بها علينا فهو العلي القدير ،

كما لا يسعنا إلا أن نخصّ بأسمى عبارات الشكر والتقدير

إلى الدكتور المؤطر ﴿نزعي عز الدين﴾ ما قدّمه لنا من جهد نصح ومعرفة طيلة إنجاز هذا البحث

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون للإنجاز هذا البحث

فنحن نتوجه بالشكر أيضا إلى كل من وقف إلى جانبنا

فلولا وجودهم لما أحسسنا بمتعة العمل وحلاوة البحث

ولما وصلنا إلى ما وصلنا إليه فلهم منا كل الشكر. .

1/- باللّغة العربية:

يهدف هذا البحث إلى محاولة قياس كفاءة الاندماج المصرفي ما بين البنوك العربية، وذلك باستخدام عملية المقارنة ما بين البنوك العربية، حيث ركزت الدراسة على عشر بنوك منها خمس بنوك مندمجة وخمس بنوك غير مندمجة، بالاعتماد على نهج الوساطة تمثلت متغيرات الدراسة في كل من مصاريف الفوائد ومصاريف غير الفوائد، وإيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد، وقد بينت النتائج أن معظم البنوك المشاركة في عملية الاندماج قد حققت تحسنا أعلى وبعضها الآخر تراجعا أقل من متوسط التحسن والتراجع الذي حققته البنوك غير المندمجة، مما يدل على مساهمة الاندماج في تحسين كفاءتها بشكل أسرع في السوق المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الإندماج المصرفي، الكفاءة البنكية، نظرية تعظيم القيمة ، الهيكلة للمصارف المندمجة ، الربحية التحليل المالي ، البنوك العربية ، متغيرات البنوك.

2/- باللّغة الأجنبية:

This research aims to attempt to measuring the efficiency of regntive integration between the Arabic banks by using the comparison process. It focused on the headquarters of the banks, five of them are merged and the other five ale unihorporated relying on mediation approach. The study variables were interest escpenses. mom-interest espeuses, interest revenue and mon- interest revenue.

So the result shows that most of the banks, which participate in this process, made a higher improvement the other continue to improve while the unincorporated banks fell down. this indicates the merger contribution in the its improvement faster efficiency in the banking market.

Key words: banking integration, banking efficiency, value maximization theory, structuring of merged banks, profitability Financial analysis, Arab banks, banking variables.

إهداء.	
تشكرات.	
ملخص البحث.....	**I**
قائمة المحتويات.....	**II**
قائمة الجداول.....	**VI**
قائمة الأشكال.....	**VII**
قائمة الملاحق.....	**VIII**
المقدمة.....	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للإندماج المصرفي والكفاءة البنكية	
تمهيد.....	**20**
المبحث الأول: مدخل إلى الإندماج المصرفي.....	**21**
المطلب الأول: نشأة ومفهوم الاندماج البنكي.....	**21**
الفرع الأول: نشأة الاندماج البنكي.....	**21**
أولاً: المرحلة الأولى (1893-1904).....	**21**
ثانيًا: المرحلة الثانية (1919- 1929).....	**22**
ثالثًا: المرحلة الثالثة (1955 - 1987).....	**23**
رابعًا: المرحلة الرابعة (1988-1997).....	**27**
خامسًا: المرحلة الخامسة (1998 - 2010).....	**27**
الفرع الثّاني: مفهوم الاندماج المصرفي.....	**28**
أولاً: لغةً.....	**28**
ثانيًا: التعريف الاصطلاحي للاندماج	**28**
ثالثًا: من الناحية الاقتصادية.....	**29**
المطلب الثّاني: أسباب ونظريات الاندماج المصرفي.....	**31**
الفرع الأول: أسباب الاندماج المصرفي.....	**31**
أولاً: دوافع أساسية لعملية الاندماج البنكي.....	**31**
ثانيًا: دوافع أخرى.....	**34**

الفرع الثاني: نظريات الاندماج المصرفي.....	**34**
أولاً: نظرية تعظيم القيمة.....	**35**
ثانيًا: نظريات الكفاية.....	**36**
ثالثا: نظرية بناء السيطرة.....	**37**
رابعا: نظرية المعلومات و الإشارات.....	**37**
خامسا: نظرية الإزعاج والقلق.....	**37**
المطلب الثالث: أنواع وأهداف الاندماج المصرفي.....	**38**
الفرع الأول: أنواع الاندماج المصرفي.....	**38**
أولا: من حيث طبيعة نشاط البنوك المندمجة.....	**38**
ثانيا: من حيث أطراف عملية الاندماج.....	**39**
ثالثا: الاندماج البنكي بمعايير أخرى.....	**41**
المطلب الرابع: آثار الاندماج المصرفي.....	**42**
الفرع الأول: الآثار الإيجابية.....	**42**
أولاً: انتقال الذمة المالية.....	**42**
ثانيا: زيادة قاعدة رأس المال.....	**43**
ثالثا: ارتفاع تصنيف المصارف المندمجة.....	**43**
رابعا: تحسين التكنولوجيا والإطارات والخدمات المصرفية.....	**43**
خامسا: إعادة الهيكلة للمصارف المندمجة.....	**43**
الفرع الثاني: الآثار السلبية.....	**44**
المبحث الثاني: الكفاءة البنكية.....	**45**
المطلب الأول: مفهوم وأنواع الكفاءة البنكية.....	**45**
الفرع الأول: مفهوم الكفاءة البنكية.....	**45**
الفرع الثاني: أنواع الكفاءة البنكية.....	**46**
أولاً: الكفاءة الإنتاجية في البنوك.....	**46**
ثانيا: كفاءة وفرات الحجم.....	**47**
ثالثا: كفاءة وفورات النطاق.....	**50**

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الكفاءة البنكية.....	**51**
الفرع الأول: أهمية الكفاءة البنكية.....	**51**
الفرع الثاني: أهداف الكفاءة البنكية.....	**52**
أولاً: هدف إعلامي.....	**52**
ثانيا: هدف تحفيزي.....	**52**
ثالثا: هدف توجيهي.....	**53**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على كفاءة البنكية.....	**53**
الفرع الأول: العوامل الداخلية.....	**53**
الفرع الثّاني: العوامل الخارجية.....	**53**
أولاً: الربحية.....	**54**
ثانيًا: درجة المخاطرة.....	**54**
ثالثًا: درجة المنافسة.....	**55**
رابعًا: العوامل الإدارية.....	**56**
خامسًا: الظروف الاقتصادية.....	**56**
المطلب الرابع: أساليب تقييم الكفاءة في البنوك.....	**57**
الفرع الأول: أدوات التحليل المالي.....	**58**
أولاً: نسب توظيف الأموال.....	**58**
ثانيا: نسبة الربحية.....	**59**
الفرع الثاني: الأساليب المعلمية واللا معلمية لقياس الكفاءة البنكية.....	**61**
أولا: الطرق المعلمية Parametric Approach	**61**
ثانيا: الطرق اللاّمعلمية Non Parametric Approach	**63**
خلاصة الفصل الأول.....	**66**
الفصل الثاني: دراسة حالة البنوك العربية	
تمهيد.....	**68**
المبحث الأول: تجارب الإندماج البنكي.....	**69**
المطلب الأول: تجارب الإندماج البنكي في الدول المتقدمة.....	**69**

أولاً: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.....	69
ثانيًا: تجربة الإتحاد الأوروبي.....	70
ثالثًا: تجربة الصين.....	72
رابعًا: تجربة اليابان.....	72
المطلب الثاني: تجارب الإندماج في دول العربية.....	72
المطلب الثالث: موقف البنوك في الجزائر من الإندماج البنكي.....	74
المبحث الثاني : منهجية الدراسة وقاعدة البيانات المستخدمة في الدراسة.....	77
المطلب الأول: الإجراءات والأدوات الكمية المستخدمة في الدراسة.....	77
الفرع الأول: إجراءات الدراسة.....	77
الفرع الثاني: الأدوات الكمية المستخدمة في الدراسة.....	77
المطلب الثاني: عينة البنوك المستخدمة في النموذج ومتغيرات الدراسة.....	78
الفرع الأول: عينة البنوك المستخدمة في النموذج.....	78
الفرع الثاني: منغيرات الدراسة.....	80
الفرع الثالث: درجة الارتباط بين المتغيرات.....	81
المطلب الثالث: دراسة تطور متغيرات البنوك قبل و بعد الإندماج.....	82
الفرع الأول: دراسة البنوك حسب x1: مصروفات الفوائد.....	82
الفرع الثاني:دراسة البنوك حسب X2 مصروفات من غير الفوائد.....	83
الفرع الثالث:دراسة البنوك حسب X3 إيرادات الفوائد.....	85
الفرع الرابع: دراسة البنوك حسب X4 إيرادات من غير الفوائد.....	86
خلاصة الفصل الثاني.....	88
الخاتمة.....	90
قائمة المصادر والمراجع.....	94
الملاحق.....	102

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	تصنيف الاندماجات الدّوليّة بحسب أعدادها للفترة (1951-1978)	24
(2-1)	العدد والقيم للاندماجات في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكيّة للفترة (1969-1984) مليار العملة المحلّية	26
(1-2)	يوضح عمليات الإندماج التي حدثت في فرنسا لمدة 02 سنوات خلال الفترة (1999-2008).	71
(2-2)	يبين حالات الإندماج البنكي في الدول العربية خلال الفترة الممتدة من (1993-2007)	73
(3-2)	يوضح عينة البنوك التي قامت بعمليات اندماج خلال فترة الدراسة	79
(4-2)	عينة البنوك التي لم تقم بعمليات اندماج خلال فترة الدراسة	79
(5-2)	متغيرات الدراسة	80
(6-2)	نتائج الارتباط بين المتغيرات بشكل زوجي الناتج عن اختبار Pearson للارتباط	81
(7-2)	تطور متغير X1 للبنوك قبل وبعد الإندماج	82
(8-2)	تطور متغير X2 للبنوك قبل وبعد الإندماج	83
(9-2)	تطور متغير X3 للبنوك قبل وبعد الإندماج	85
(10-2)	تطور متغير X4 للبنوك قبل وبعد الإندماج	86
(11-2)	أهم التغيرات التي شهدتها متغيرات البنوك المندمجة والغير مندمجة بعد الاندماج	87

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	غلّة الحجم ووفورات الحجم حسب مُنحنى التّكلفة المتوسطة	50

الرقم	العنوان	الصفحة
01	متغيرات نموذج الدراسة قبل الاندماج	**102**
02	متغيرات نموذج الدراسة بعد الاندماج	**103**

المقدّمة العامة

يشهد المحيط الاقتصادي العالمي المعاصر جملة من التغيرات والتحولات التي توثر وبصفة كبيرة على نشاط ومستوى أداء المصارف، وازداد تفاعل هذه التغيرات والتحولات بفعل العولمة، خاصة العولمة المصرفية، والتي تتمثل أهم ملامحها في التطورات والتحولات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية، وفي مقدمتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تحول دون توسع البنوك في أنشطتها، لاسيما في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات، والتي فرضت العديد من الالتزامات على الدول في هذا المجال، ومع التحولات الجذرية التي يشهدها الاقتصاد العالمي في الفترة الحالية أفرزت العولمة المصرفية بمتغيراتها المختلفة الحاجة إلى وجود كيانات مصرفية عملاقة قادرة على العمل والمنافسة في ظل هذه المتغيرات الجديدة، فالعولمة وما ترتب عنها من نتائج لا تترك مجالاً للكيانات الصغيرة لتقديم خدماتها أو الاستمرار في الأسواق.

يعد الاندماج من أهم التحولات التي شهدها القطاع المالي والمصرفي عالمياً باعتباره أحد المظاهر الأساسية للعولمة، وأحد التحديات للقطاع المصرفي الذي يعزز من مستوى الأداء ويدعم القدرة على الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا المتطورة وما يتولد عنها من منتجات مالية ومصرفية مبتكرة، كما يعتبر الاندماج المصرفي وسيلة ملائمة لإصلاح الجهاز المصرفي من جهة وإتاحة الفرصة أمام المنافسة المشروعة من جهة أخرى، فالاندماج أصبح أكثر من ضرورة في عصر العولمة، لاعتبارات توفير الأموال اللازمة للبحوث والتطوير ولاكتساب اقتصاديات الحجم والنطاق الكبير، إذ يعد الاندماج المصرفي ضرورة حتمية للمصارف الكبرى ومسألة حياة للكيانات المصرفية الصغيرة، إذ بدونه لن تستطيع الأولى المنافسة في السوق العالمية أو الصمود في السوق المحلية، ولن تستطيع الثانية الوفاء بمتطلبات العملاء إذا لم تندمج فيما بينها.

لقد عرف القطاع المصرفي العربي تطورا كبيرا في السنوات الآونة الأخيرة نتيجة الجهود التي بذلتها معظم الدول العربية لتحريره وإصلاحه وتطويره على المستويات المؤسسية الرأسمالية والموارد البشرية والتكنولوجية و مع ذلك فإن القطاع المصرفي والمالي العربي يواجه عددا من التحديات الناتجة عن التطورات السريعة للعمل المصرفي الدولي في ظل التكتلات المصرفية الأجنبية، خاصة بعد أن وافقت الدول العربية على تطبيق معيار كفاية رأس المال

واستعدادها لاستحقاقات منظمة التجارة العالمية والذي أصبح ضروريا للانتقال من العمل المصرفي التقليدي إلى الصيرفة الشاملة الحديثة من خلال اندماجات البنكية.

الإشكالية:

وانطلاقا من أهمية هذه الفكرة والدور الكبير الذي يلعبها الاندماج المصرفي وسط الساحة المصرفة سنحاول التعرف على ما يتضمن التعبير الاقتصادي من معنى بالإجابة على الإشكالية التالية:

- ✓ **ما تأثير الإندماج المصرفي على كفاءة البنوك العربية ؟**

تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية جملة من التساؤلات الفرعية التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما هو الاندماج المصرفي والكفاءة البنكية ؟

ما هي أهم الآثار التي يتركها الاندماج على المصارف العربية عند اندماجها ؟

فرضيات الدراسة:

- اعتماد الاندماج من طرف المصارف يعمل على الارتقاء بمستوى أداءها وتحسين مستوى تنافسيتها، إضافةً إلى تعزيز متانة وصلابة الاقتصاد الكلي والقدرة على تمويل المشاريع الكبرى.
- يعتبر الاندماج المصرفي عملية مصرفية إرادية متكاملة تتم بين مصرفين أو أكثر تهدف تحسين القدرة التنافسية للكيان المصرفي الجديد الناتج عن ذوبان هذه المصارف في مصرف واحد.

أهمّية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونه يعالج موضوع استرعى اهتمام الاقتصاديين وخبراء المصارف، وذلك نظراً لدور الاندماج المصرفي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتفعيل المنظومة المصرفية لمسايرة التطورات والتحولات العالمية، وتحسين كفاءة البنوك، والسماح لها بالدخول إلى الاقتصاد العالمي ومعرفة هل يمكن للبنوك العربية أن ترفع من كفاءتها من خلال الاندماج.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إدراك الأهداف التالية:

- محاولة تحديد مفاهيم كل من الإندماج البنكي والكفاءة المصرفية من خلال مناقشتها وتحديد العلاقة بينهما.
- معرفة فعالية الاندماج المصرفي في رفع القدرات التنافسية ، كما ينبغي لهذا الإندماج أن يؤدي إلى التحول نحو البنوك الشاملة التي تقدم كافة الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية والبنوك المتخصصة والاستثمارية من خلال بنك واحد وذلك كخطوة مهمة من اجل مواجهة المنافسة المصرفية العالمية.
- المقارنة بين البنوك قبل وبعد الإندماج.

أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب دفعتني لاختيار البحث في هذا الموضوع دون غيره، نلخصها فيما يلي:

1- نوع التخصص الذي زاولت دراستي به في ما بعد التدرج، فهذا الموضوع له علاقة مباشرة بتخصص: مالية وبنوك.

2- الأثر البالغ الذي يتركه الاندماج المصرفي على أداء وأعمال المصارف، وإمكانية النفاذ واختراق الأسواق المالية العالمية.

3- قلة الدراسات التي تناولت بعمق الإشكالية المطروحة على مستوى البنوك العربية، بالرغم من أن الإندماج يعتبر من أهم الإستراتجيات التي تعتمدها البنوك كحلول لرفع كفاءتها وحمايتها من الانهيار أمام المنافسة محليا وعالميا.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية وما يتبعها من تساؤلات فرعية واختبار مدى صحة الفرضية، ثم اعتماد على كل من منهج الوصفي والمنهج الكمي الإحصائي.

فالمنهج الوصفي ثم اعتماد عليه لاستعراض ماهية الإندماج المصرفي ومختلف أثاره أما منهج الكمي الإحصائي قمنا

باستخدامه من أجل دراسة تطور متغيرات البنوك قبل وبعد الإندماج.

الدراسات السابقة:

لقد عرف موضوع الإندماج المصرفي العديد من الدراسات في لدول المتقدمة لباحثين في أمريكا و أوربا وآسيا قد تخلّلتها بعض الدراسات في الدول العربية التي تبقى قليلة رغم أنها عرفت توسع أكثر مما كان عليه في السنوات الأخيرة حيث ثم التطرق إلى الإندماج البنكي كأحد أهم نتائج العولمة المالية في مختلف البلدان، ومن بين تلك الأبحاث والدراسات وقع اختيار الباحث على ما يلي:

1- دراسة مطاي عبد القادر(2010-2011): مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 03 ، والموسومة بعنوان: "**الاندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك - حالة الجزائر"** هدفت الدراسة إلى معرفة فعالية عمليات الإندماج المصرفي في رفع القدرات التنافسية للمصارف الجزائرية، وعالج فيها الباحث إشكالية مدى فعالية الإندماج المصرفي في تحسين وتنمية المراكز التنافسية للمصارف الجزائرية في ظل المتغيرات التي تعرفها السوق الأهم أن الكيان الجديد الناتج عن الإندماج يمتلك القدرة على تحقيق المزيد من الدقة الفائقة في عملياته، السرعة الفائقة في معاملاته، الفعالية الإشباعية للمتعاملين معه.

2- دراسة سعاد حوحو (2012-2013): مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر - بسكرة، والموسومة بعنوان**" خوصصة البنوك العمومية واندماجها وأثرهما على الاقتصاد دراسة إستشرافية لحالة الجزائر"** ، هدفت الدراسة إلى معرفة الآثار الاقتصادية لخوصصة البنوك العمومية واندماجها، وعالجت فيها الباحثة إشكالية أهم الآثار المترتبة عن خوصصة المصارف واندماجها على الاقتصاد بصفة عامة، وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وتوصلت إلى أن الآثار الاقتصادية المحتملة من خوصصة المصارف العمومية واندماجها في الجزائر، تشمل العديد من الآثار الايجابية، كالاستفادة من تبادل الخبرات والكفاءات الإدارية والمصرفية، وتحسين جودة الخدمات المصرفية، وإنعاش سوق رأس المال وترشيد

النفقات العامة، إضافةً إلى التخلص من الأعباء الإدارية والمالية الواقعة على عاتق الدولة، وتجنب مخاطر التصفية، أما الآثار السلبية فتتمثل في التخلص من العمالة الفائضة، ناهيك عن مخاطر الاحتكارات، وتعثر المصارف الكبيرة، التي قد تؤدي إلى مشاكل على مستوى الاقتصاد ككل.

3- دراسة صابر بن معتوق (2017): مقدمة لنيل دكتورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف المسيلة، الموسومة بعنوان: **"متطلبات اعتماد الاندماج المصرفي كإستراتجية لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية – دراسة استشرافية-** "حيث توصل من خلال بحثه إلى دور الاندماج المصرفي في إدارة الأزمات المالية الدولية، ومساهمته في تحسين جودة الخدمات الدولية، وتناول واقع النظام الجزائري في ظل التحديات العالمية الراهنة وتوجيه المصارف نحو الاندماج والتكتل.

4- دراسة محمد حسين الشريف (2015) : مقدمة لنيل دكتوراه في المحاسبة، كلية الدراسات العليا بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - السودان، والموسومة بعنوان: "**الاندماج وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية**" ، هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب التحليل المالي ودورها في تقييم الأداء المالي للمصارف، ومعرفة أثر اندماج المصارف السودانية على مستوى نشاطها، وربحيتها ومعدلات النمو فيها، وعالج فيها الباحث إشكالية حاجة القطاع المصرفي في السودان إلى الأموال اللازمة، وهل لجوء المصارف السودانية إلى الاندماج يؤدي إلى رفع حجم النشاط الاستثماري وتحسين السيولة والربحية، وتوصل إلى أن عمليات الاندماج في مصارف العينة قد حسنت من نشاط المصرف الناتج عن الإندماج، وذلك بترشيد استخدام الموارد في عمليات الإقراض والاستثمار، إضافةَ إلى زيادة معدلات النمو وتحسن مستوى الربحية والسيولة.

الفصل الأول:

الإطار النّظري للاندماج المصرفي والكفاءة البنكية

تمهيد:

مع تسارع وتيرة العولمة والتحرر المالي في الأسواق المالية أصبحت ظاهرة اندماج البنوك والمؤسسات المالية مثيرة للانتباه خاصة لكونها تعاظمت مؤخرا إلى درجة وصفها بأنها ظاهرة العصر، كما أنها باتت مطلبا ملحا من جانب الكثير من المنظمين والمتعاملين في أسواق المال، إذ تشهد الأسواق البنكية الدولية عمليات اندماج كثيرة وبأحجام كبيرة وهذا بتنوع الدوافع والأهداف من هذا الاندماج، فقرار الاندماج يعتبر منعرج هام وخطوة حاسمة للبنوك المندمجة لذا لابد حتى يكون القرار صائبا والاندماج ناجحا من توفر جملة من الشروط والمحددات، ومن أجل تحقيق الاندماج يلزم المرور بعدة مراحل ومناهج وتنفيذ مجموعة من الأساليب والطرق ففي حالة نجاح الاندماج فإن ذلك سيعود بالفائدة الكبيرة على البنوك المندمجة على المدى القريب والبعيد.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري لظاهرة الاندماج البنكي والكفاءة البنكية، وقد قمنا بتقسيمه إلى مبحثين أساسيين وهي كالتالي:

المبحث الأول: مدخل إلى الاندماج البنكي.

المبحث الثاني: الكفاءة البنكية.

المبحث الأول: مدخل إلى الإندماج المصرفي

أصبحت عملية الاندماج البنكي ظاهرة عالمية تأثرت بها معظم البنوك في العالم، وهذا لاعتبارها أحد النواتج الأساسية للعولمة الأمر الذي جعل من الاندماج البنكي ضرورة حتمية للبنوك الصغيرة لزيادة حجمها واستمرارها في السوق البنكية، لذا سنحاول في هذا المبحث الإلمام بمختلف الجوانب الهامة والمتعلقة بالاندماج البنكي وهذا من خلال الوقوف بداية على تعريف وأسباب ونظريات وأنواع والأهداف والآثار الناجمة عن عملية الاندماج.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الاندماج البنكي

لقد أضحى الاندماج وسيلة تلجأ إليها المؤسسات والمشروعات الكبيرة منها والصغيرة، في الدول المتقدمة منها قبل الدول النامية أيا كان الغرض الذي تسعى إلى تحقيقه من وراء هذه السياسة، الأمر الذي يقضي بتعريف الظاهرة ومعرفة الأسباب والدوافع من وراءها.

الفرع الأول: نشأة الاندماج البنكي

أولاً: المرحلة الأولى (1893-1904)

ارتبطت هذه الموجة بالثروة الصناعية، حين ظهرت التكتلات الدولية خلال فترة من الستينيات حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر، وكان الباحثون المبكرون لديهم القليل من التوثيق الرسمي حول الموجة الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية، والبداية كانت بعد الذعر المالي لعام 1893، وبلوغ قمة ذروة الاندماج لعام 1898 حين اختفى أكثر من 401 مؤسسة مالية. وفي هذه الموجة حصلت الاندماجات الأفقية الرئيسية التي خلقت عمالقة الشركات الأساسية، في مجال الحديد والصلب والهواتف والنفط والتعدين والسكك الحديدية، أما الموجة الأولى في بريطانيا فكانت قليلة حتى عام 1914، والمعلومات المتوافرة كان أبرزها تأسيس شركة يونايتد كوليريز عن طريق دمج ثماني شركات صغيرة، وشركة أسوسيتد بورتلاند سيمنت التي كونت في الأصل من خلال اندماج (27) شركة عام 1900 وقيام شركة حيه بي كوتس باندماج ثلاث شركات مماثلة ومن ثم السيطرة على ستة عشر

مصنعا من أفضل المصانع في هذه التجارة، j.p.Coats تتوزع على مصنع واحد في الولايات المتحدة الأمريكية، والآخر في كندا ومثله في روسيا، إضافة إلى امتلاكها 60 فرعا[1].

أمّا نهاية هذه الموجة في الولايات المتحدة الأمريكية فبدأت مع الآثار السلبية التي انعكست على الفقراء والأغنياء معا، بعد تثبيت الأسعار عن طريق الاحتكارات الناجمة عن عمليات الاندماج وتطور الأمر إلى تقديم الشكوى إلى المحاكم التشريعية والوطنية، ثم الاضطرابات التي أحدثها عمال الفحم وإنتاج الفولاذ، ورافق ذلك الإخفاق الذي لحق بحركة الاندماج، فمن بين 328 صفقة أخفق نحو154، وكان من أسباب ذلك رشوة المشرعين القانونين لإنجاح الصفقات، وانتشار عمليات السرقة، وهو الأمر الذي حدا بالمسئولين إلى إصدار قانون شيرمان sherman antitrust Act الذي عزز عام 1913 بإصدار قانون كليتون Clayton Act لوقف الفساد الإداري.

إن محصلة تلك التطورات كانت ظهور دلالات الأزمة المالية خلال الفترة (1907- 1904)، إذ خفض الجهاز المصرفي رؤوس الأموال المعروضة، إضافة إلى انخفاض أسعار المعادن والمواد الأولية، إثر محاولة احتكار المواد الأولية ولاسيما النحاس، وانعكس تلك الأزمة على بورصة نيويورك فانخفض مؤشر سوق الأسهم من 35 في الربع الثالث من عام 1907 إلى (20%) في الربع الرابع من العام نفسه، فأدى ذلك إلى إعلان أكبر مصرف في الولايات المتحدة وهو ناشونال بنك أو كومارز National Bank of Comars، إفلاسه فجعل هذا المودعين يسرعون بسحب إيداعاتهم، ثم تتالت الإفلاسات وتوقفت المصارف عن الدفع، إلى أن وضعت الحرب العالمية الأولى نهاية لهذه الموجة.

ثانيًا: المرحلة الثانية (1919- 1929)

حصلت فيها اندماجات متزايدة بين الصناعات التي كونت خلال الموجة الأولى، وكان الحافز الرئيسي لهذه الموجة التكامل العمودي (الاندماجات العمودية) المرتبطة بالفوائد المتعلقة بالإنتاج الكبير، وما يحققه من فوائد متعددة

[1]- عبد الكريم جابر العيساوي، **الاندماج والتملك الاقتصاديات (المصاريف أنموذجا)**، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتجية، الطبعة الأولى، 2007، ص ص32-33.

من أبرزها: النجاح في حماية براءات الاختراع، والحفاظ على العلامات التجارية، وتجميع رؤوس الأموال، وقد انتشرت تلك الاندماجات في الصناعات المتخصصة في معالجة الأغذية والكيميائيات والتعدين والسيارات. وبما أن قانون شيرمان وقانون كليتون كانا يقصران على الاندماجات الأفقية، ويتصديان للمساوئ السلبية التي ترتب على هذا النوع من الاندماجات، وهو ما مثل حافزا للصناعات التي جربت الاندماجات خلال الموجة الأولى باللجوء إلى التكامل العمودي integration vertical للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، فقد استعدت شركة فورد Ford على سبيل المثال العمل متكامل لم يسبق أن شوهد من قبل، إذ يتم صنع إطارات سياراتها من المطاط القادم من مزارعها في البرازيل وهيكل السيارة يصنع من الحديد المنتج في مصانعها في ريفر روج River Rouge ثم يشحن عبر خطوط سكك الحديدية، تمتلكها الشركة نفسها ومن مناجمها. ولم تخرج الصناعة المصرفية على هذه التطورات واندفعت باتجاه الاندماج، حيث تشير البيانات إلى تقلص عدد المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية من 30419 عام 1921م إلى 25113 عام 1929.

وفي هذا الوقت كانت بريطانيا تحقق اندماجات أفقية، توازي الاندماجات العمودية في الولايات المتحدة ومن أبرزها تشكيل شركة آي سي آي الأمريكية ICI من أربع شركات كيميائية .

انتهت هذه الموجة إثر أزمة عام 1929 التي تعد من أكبر الأزمات الاقتصادية من حيث العمق والخطورة نظرا إلى ما خلفت من انعكاسات اقتصادية وسياسية على صعيد النظم الاقتصادية العالمية[1].

ثالثًا: المرحلة الثالثة (1955 – 1987)

تقف الأسباب التقليدية السابقة وراء هذه الموجة إضافة إلى الأسباب الجديدة التي ظهرت بعد التّدهور الاقتصادي نتيجة الحرب العالمية الثانية ومحاولة التوافق مع الظروف الجديدة في مقدّمتها أن القيمة الحقيقيّة لِمئات الشركات لا تعكس القيمة الموجودة في السوق آنذاك وخُصوصًا في ظلّ الثّورة الكينزيّة التي أدت إلى التزام معظم

[1]- عبد الكريم جابر العيساوي، **الاندماج والتملك الاقتصاديات (المصاريف أنموذجا)**، المرجع السابق، ص ص32-33.

الحكومات الأوربية الغربية بالتوظيف، والاستخدام، وهو ما قلّل من الاندماجات الدّفاعية لمواجهة حالات التّدهور الّتي حصلت أثناء الحرب العالمية الثانية.

يشير الدول أدناه إلى الأهمية النسبية لكلّ أنواع الاندماجات ويُلاحظ تصاعد حركة الاندماجات بأنواعها خلال الفترة (1951-1978) الّتي اتّسمت بتفوق الاندماجات المختلفة بشقّيها (توسع السّوق وتوسّع الإنتاج) على حساب العموديّة والأفقيّة وبلغت ذروتها في نوع توسيع الإنتاج ما بين (1967-1968) الّتي يُطلق عليه مرحلة الاندماجات.

الجدول (1-1): تصنيف الاندماجات الدّوليّة بحسب أعدادها للفترة (1951-1978)

السّنوات / نوع الاندماج	1951-1954	1955-1958	1959-1962	1963-1966	1967-1968	1978
الأفقيّة	30	60	44	54	26	21
العموديّة	10	34	48	53	34	13
المختلطة						
- توسيع السّوق	05	09	22	17	01	00
- توسيع الإنتاج	30	101	104	189	216	37
أخرى	06				84	39
المجموع	81	214	264	364	361	110

Source: Fred Weston - Margers restructuning and caporate - prentice hall USA 1999, P:13.

ويُعطينا الجدول رقم (1-1) متابعة أيضًا لحركة الاندماجات خلال الموجة للفترة (1969-1984) وهناك ملاحظتين رئيسيتين من الجدول[1]:

الأولى: في تراجع الاندماجات من بدايته وقد مثل سنة 1973 نقطة بداية التراجع إذ انخفض العدد من (1205) و(4040)، إلى (504) - (2861) عام 1974 في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ثمّ استمرت هذه الحالة في السّنوات التالية.

الثانية: زيادة قيمة الاندماجات بالرغم من انخفاض عددها بفعل عوامل التّضخم وارتفاع المعدّل العام للأسعار في الدول الصّناعية المتقدمة.

[1] - Source: Fred Weston - Margers restructuning and caporate - prentice hall USA 1999, P:13

الجدول (1-2): العدد والقيم للاندماجات في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكيّة للفترة (1969-1984) مليار العملة المحلّية.

البيان	بريطانيا		الولايات المتحدة الأمريكية	
السّنوات	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1969	864	1.1	6107	23.7
1970	793	1.2	5152	16.4
1971	884	0.9	4608	12.6
1972	1210	2.5	4801	16.7
1973	1205	1.3	4040	16.7
1974	504	0.5	2861	12.5
1975	315	0.3	2297	11.8
1976	353	0.4	2276	20
1977	481	0.8	2224	21.9
1978	567	1.2	2106	34.2
1979	534	1.7	2128	43.5
1980	469	1.5	1889	44.4
1981	452	1.2	2395	83.6
1982	463	2.2	2346	53.8
1983	447	2.4	2533	73.1
1994	504	3.3	2543	122.2

Source: Trance Cooke Megers and acquisition - basil blackwell - New York, 1988, P:15-21.

رابعًا: المرحلة الرابعة (1988-1997):

بدأت خلال الربع الثالث من سنة 1992 إثر نتائج حرب الخليج الثانية، إذ كانت في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والدول الصناعية الأخرى مُشكلات في الميزانيات الحكومية فاضطرت إلى إجراء تخفيضات في نفقات الدفاع وفي الوقت نفسه أجير الكثير من الصناعات العسكرية على الدّخول في موجة من الاندماجات والتوجه، وقد ارتبطت هذه الفترة بسياسات التحرير وثورة المعلومات والاتصالات وهو ما يُبرّر بداية تاريخ جديد في الاندماج فظهرت عدّة اندماجات مصرفيّة في تلك الفترة.

ففي أوروبا بدأت الاندماجات إلى تراجع عدد المصارف في فرنسا من 801 مصرفًا سنة 1990 إلى 626 بنك عام 1994، وخلال نفس الفترة تراجع عدد المصارف الهولندية من 153 مصرف إلى 127 مصرف، أمّا إيطاليا فقد انخفض عدد مصارفها من 1065 مصرف إلى 1003 مصرف، أمّا إسبانيا تراجع عدد المصارف فيها من 362 إلى 31، واستمر تنامي حجم عمليات الاندماج في أوروبا في سنوات التسعينات، حيث تُشير التقديرات إلى أنه قيمة هذه العمليات قد تجاوزت 400 مليار دولار سنة 1997.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد شهدت عمليات اندماج كثيرة بحيث انخفض عدد المصارف من 8700 سنة 1992 إلى 7000 مصرف سنة 1998.

أمّا في الدول العربية فقد شهدت هذه الفترة 16 حالة اندماج شملت المصارف في السعودية، تونس، عمان، الأردن، مصر ولبنان[1].

خامسًا: المرحلة الخامسة (1998 - 2010)

في النّصف الأول من سنة 1998 تمّ الإعلان عن صفقة اندماج بقيمة ترليون دولار مساويا بذلك كل الصفقات التي أنجزت عام 1997 وساعد على ذلك زيادة كفاية الاتّصالات والقضاء على صعوبة اللّغة المالية

[1]- عبد الكريم جابر العيساوي، **الاندماج والتملك الاقتصاديات (المصاريف أنموذجا)**، المرجع السابق، ص ص32-33.

الموحدة باستخدام اللغة الإنجليزية، وهو ما دفع إلى تخطّي الحدود الإقليمية والقارية خصوصًا بين الدول المتقدمة نفسها.

الفرع الثاني: مفهوم الاندماج المصرفي

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالاندماج البنكي وذلك باختلاف وجهات النظر إليه، وفيما يلي أهم التعريف المقدّمة:

أولا: لغةً

«الاندماج في اللّغة مصدر اندمج مشتق من الفعل الثلاثي المجرد دمج، ويقال دمج الليل دُموجًا أي أظلم ودمج على القوم أي دخلهم بغير استئذان، ودمج الشيء أي دخل في غيره واستحكم فيه، وكذلك أدمج الشيء أي لفه في ثوبه»[1].

ثانيًا: التعريف الاصطلاحي للاندماج:

يمكن تعريف الاندماج المصرفي من ناحيتين هما:

- **من الناحية القانونية**: ربط الاندماج بنظام قانوني يؤدي إلى تطبيق القواعد الخاصة بهذا النظام القانوني، ويتأسس الاندماج على أنظمة قانونية أخرى لا تهتم بنوع الانتهاج والدّوافع الاقتصادية التي أدّت إليها بل تهدف إلى الوقوف على آثار الاندماج في مواجهة المساهمة وآثارها على أموال الشركات وعلاقتها ببعضها البعض وبالغير، كما أنه ذُو طبيعة عقدية يقوم على الإرادة بين شركتين أو أكثر بمقتضاها يتم اتفاقهما على وضع أعضائها وأموالها في شركة واحدة[2].

---

[1]- مطاي عبد القادر، **الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 07، جوان 2010، ص111.

[2]- بركان زهية، **الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتّخاذ القرار**، مجلّة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة سعد دحلب =

وأيًّا كانت طريقة الاندماج بالامتصاص، بالتجمع، بالتوحيد أو بالضم فإنه يقوم على أربع عناصر:

- شركتان أو أكثر قائمتان قبل الاندماج.
- باتفاقية الاندماج تربط بين التي الشّركات المعنية.
- فناء التسمية المعنوية للشركة المندمجة.

ثالثًا: من الناحية الاقتصادية

تعددت وتنوعت المفاهيم في المجال الاقتصادي فيما يتعلق بالاندماج البنكي بين ثلاثة مفاهيم هي الاندماج، الدمج والاستحواذ.

أ. مفهوم الإندماج: «لأغراض التوحيد والتحديد المنهجي فنحن سنفضل استخدام مفهوم الاندماج كمقابل في اللغة العربية للمصطلح الأجنبي MERGER.

حيث أن هذا الأخير هو ما يحدث في ظل العولمة من عمليات بنكية تكاملي إرادية الأغراض، زيادة القدرة التنافسية للكيان البنكي الجديد الناتج عن الاندماج المتكافئ بين كيانين متقاربين، ومتفقين في الحصول على منافع أكبر لكليهما بعد الاندماج»[1].

ب. مفهوم الدّمج: «يمكن أن تتمّ التفرقة بين الاندماج والدّمج، حيث يطلق المصطلح الأوّل على العمليات الإرادية أما الثاني فيطلق على العمليات التي تتمّ بناءً على تدخلّ سياسي أو تنظيمي من الجهات الرقابية»[2].

=البليدة، ماي 2005، الدّيوان الوطني للمطبوعات الجزائرية الجامعيّة، 2005، ص174.

[1]- سعدون بوكوس، زياد أبو موسى، **أثر الاندماج المصرفي على أداء البنوك (البنك الأردني وبنك الأعمال)**، مجلّة علوم الاقتصاد والتّسيير والتجارة، كلّية العلوم الاقتصاديّة والتجارية وعلوم التّسيير، جامعة الجزائر، 2004، العدد 11، ص41.

[2]- طارق عبد العال حماد، **الاندماج وخصخصة البنوك**، الطّبعة الأولى، الدّار الجامعية النشر والتوزيع، الإسكندرية، القاهرة، العدد 11، 2001، ص08.

«فمفهوم الدمج يوحي بأن تلك العمليات التي تتم من خلال التدخل الحكومي أم التنظيمي من الجهات الرقابية والسلطات النقدية»[1].

ت. مفهوم الاستحواذ: «يرى البعض أن الاندماج البنكي هو العملية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة بنكية أخرى، فيتخلى البناء المندمج على ترخيصه ويتّخذ اسما جديدا وعادة ما تكون المؤسسة الدّامجة أو الحائزة، وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدّامج»[2].

ومن هنا يمكن تعريف الاندماج المصرفي من الوجهة الاقتصادية بأنّه: «عملية توحيد أصول و خصوم بنكين أو أكثر، سواءً بالضّم الذي يترتب عليه انقضاء الشخصية المعنوية للبنك المندمج، أو بطريق المزج الذي يترتب عليه انقضاء الشخصية المعنوية للبنوك المشاركة، كلّ ذلك بغرض النّمو والتّوسع أو لتوقّي مخاطر الإفلاس والتّصفية»[3].

وكتعريف شامل للاندماج البنكي يمكن القول:

الاندماج المصرفي هو «قيام بنكين أو أكثر بالإتحاد والامتزاج والتحالف لتشكيل كيان إداري مصرفي أكبر حجما ونطاقا وسعة، وبالتالي اكتساب اقتصاديات أفضل، سواء من خلال تعظيم العائد والمردود والأرباح، أو من خلال اكتساب قوة وقدرة على مواجهة المخاطر، وتخفيض التكاليف، واكتساب تأثير أكبر في السوق المصرفي المحلي والعالمي، وقدرة أكبر على توجيه هذا السوق لحماية المصالح المكتسبة، أو التأكيد عليها، وزيادة نمو هذه المصالح وبشكل مناسب ومعدل مرتفع، وبما يؤدي إلى توفير مؤكدات نجاح البنوك المندمجة[4].

---

[1]- عبد المطلّب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الطبعة الأولى، الدّار الجامعية النشر والتوزيع، الإسكندرية، القاهرة، العدد 11، 2001، ص153.

[2]- المرجع نفسه، ص154.

[3]- رمزي صُبحي مُصطفى الجرم، **اندماج البنوك كإحدى آليات التّطوير المصرفي**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص27.

[4]- محسن أحمد الخضيري، **الاندماج المصرفي**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص26.

المطلب الثاني: أسباب ونظريات الاندماج المصرفي

الفرع الأول: أسباب الاندماج المصرفي

يمكن القول أن هناك العديد من الأسباب والدوافع وراء الاندماج البنكي لعلّ من أهمها:

أولاً: دوافع أساسية لعملية الاندماج البنكي:

هناك عدة دوافع أساسية لعملية الاندماج البنكي يمكن إجمالها فيما يلي:

1-تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير (وفورات الحجم):

يمكن القول أن الدافع الإستراتيجي والاقتصادي وراء فكرة الاندماج هو تحقيق مبدأ اقتصاديات الحجم الكبير والاعتقاد بأن قيمة المصرف الموحد بعد الاندماج تزيد على إجمالي قيمة المصرفين المندمجين منفردين[1].

حيث يعتبر تحقيق وفورات الحجم أحد أهم الدوافع الأساسية لعملية الاندماج المصرفي، إذ تتيح عملية الاندماج تحقيق وفورات الحجم، وتعني وفورات الحجم،أنه كلما توسعت المؤسسات في حجم الإنتاج سيؤدي ذلك إلى زيادة التكاليف، ولكن بمعدل أقل من زيادة ونمو الإنتاج، وبالتالي تتجه التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل إلى الانخفاض[2].

وفيما يخص المصارف، تنقسم وفورات الحجم الكبير إلى ثلاثة أنواع، هي:

- **الوفورات الإدارية:** تنتج الوفورات الإدارية عن إمكانية استقطاب الكفاءات وإتاحة الفرصة لتدريب الموظفين وإعدادهم، وتوفير الخدمات اللازمة لهم مما ينعكس ايجابياً على سير العمل وتحسين الإنتاجية، ورفع مستوى الأداء والرقابة الداخلية في المصرف.

- **الوفورات الداخلية :**تنتج الوفورات الداخلية عن إمكانية التوسع في الاعتماد على الميكنة والكمبيوتر في نشاط المصرف، والتي يستطيع أن يتحملها المصرف الكبير (كلفة الأجهزة والبرامج) ممّا يسارع تنفيذ العمليات المصرفية،

---

[1]- طارق عبد العال حماد :**التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية الإسكندرية - مصر، 2003 ، ص201.

[2]- رفعت صدقي النمر :**مقالات وملتقيات في المصارف والاقتصاد**، الدار العربية للعلوم، بيروت - لبنان، ط1، 2000، ص117.

خاصةً الروتينية منها، والتي قد تتطلب عدداً كبيراً من الموظفين، وكل ذلك ينعكس بصورة ايجابية على جودة وكفاءة أداء الخدمات المقدمة لاحقاً.

- الوفورات الخارجية: تظهر الوفورات الخارجية في إمكانية الحصول على شروط أفضل في التعامل في السوق ومع المصارف الأخرى، ويرجع ذلك إلى الحجم الجديد للمصرف واتساع معاملاته، وتحقيق هذه الوفورات سواء كانت إدارية، داخلية أو خارجية يؤدي إلى زيادة إيرادات المصرف وتخفيض تكاليفه

2- ضيق الأسواق وضرورة النمو والتوسع:

من بين دوافع عمليات الاندماج (النمو الخارجي) هو النفاذ إلى الأسواق والحصول على مكانة في الأسواق الجديدة، وتوسيع نشاطاتها في مناطق جغرافية أوسع، حيث يمثل النمو الدولي للمؤسسات المصرفية مرحلة حتمية من مراحل النمو، من أجل البحث عن مستوى تنافسي أفضل وأرقى أمام متعاملين عالميين، كما أن بعد الاندماج بالنسبة للمؤسسات التي تتوفر لديها فوائض مالية فرصة جد هامة للخوض في مجالات جديدة وجد متطورة، وبذلك تتقدم على منافسيها الحاليين والمستقبليين، فهي بذلك تراهن على المستقبل من خلال النفاذ إلى الأسواق العالمية[1].

3-مواجهة المخاطر والأزمات:

أدى انتشار ظاهرة العولمة وتكامل الأسواق وانفتاحها على بعضها البعض إلى جانب حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، والتوسع الكبير في مجال استخدام المشتقات المالية إلى ارتفاع درجة المخاطر وسرعة انتقالها بين البنوك المختلفة، وهو الأمر الذي جعل البنوك أكثر عرضة لتلك المخاطر وما يترتب عليها من احتمالات التعثر والإفلاس، وعلية فإنه لمواجهة المخاطر المختلفة اتجهت البنوك إلى الاندماج، حيث يساعد ذلك إلى إيجاد كيانات بنكية قادرة على مواجهة تلك المخاطر والأزمات[2].

---

[1]- Olivier Meir, Guillaume schier: **Fusions Acquisitions, Stratégie- Finance- Management**, Dunod, Paris,2006, P24.

[2]- مصطفى كامل طايل، **الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية**، دون طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، القاهرة، 2014، ص ص174-175.

4-مواجهة المنافسة المتزايدة:

يعمل الاندماج المصرفي على تعزيز وزيادة القدرة التنافسية للمصارف المندمجة والتي تكون في السوق المصرفية المحلية أو العالمية، حيث يصبح الكيان المصرفي المندمج قادراً على تحقيق وتنفيذ عملياته بدقة، فضلاً عن السرعة الفائقة في أداء الخدمات بما يواكب التطورات الحالية، فالتطورات العالمية المتسارعة فرضت على المصارف الكثير من التحديات والأعباء المتمثلة في ضرورة العمل المتواصل على تطوير الخدمات ومنتجاتها المصرفية وتقوية مراكزها المالية ورفع مستوى جودة أصولها وإدخال التقنيات التكنولوجية المستخدمة في الصناعة المصرفية لتقديم خدماتها وتطوير أساليب تسويقها وتوسيع نطاق أسواقها، والدخول في أسواق جديدة، كل هذه التحديات فرضت على المصارف التوجه نحو إحداث المزيد من عمليات الاندماج لزيادة وتطوير قدرتها التنافسية[1].

فعمليات الاندماج بين المصارف تتيح الفرصة لتكوين أو توفير رأس مال ضخم يمكن من خلاله الاستمرار في السوق والتصدي للمنافسة الشرسة، بل وغزو أسواق أخرى، كان من الصعب التفكير في غزوها قبل تبني هذه الإستراتيجية، وإن كان ذلك يحتاج إلى حسن استخدام رؤوس الأموال تلك، حتى لا نصل إلى مرحلة التضخم بما ينشأ عنها من عدم مقدرة المنشأة على توفير المرونة والفعالية وسرعة اتخاذ القرارات واقتناص الفرص.

5- تحقيق السيولة للأسهم:

عندما يندمج بنكين صغيرين أو بنك صغير مع بنك كبير فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق سيولة أفضل لأسهم البنك الصغير نتيجة لسهولة تسويقها، فبدلا من امتلاك أسهم بنك صغير سوق أسهمه ضيق فإن ملاك هذا البنك قد يحصلون في ظل الاندماج على أسهم البنك المندمج فيه وهي أسهم لها سوق أوسع، مما يعني سيولة أفضل وكقاعدة عامة هناك علاقة طردية بين سيولة السهم وقيمته السوق[2].

---

[1]- بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005-2006، ص 187.

[2]- خليل شماع، **اندماجات وحيازات المصارف**، مجلة الدراسة المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،=

ثانيًا: دوافع أخرى

بالإضافة إلى الدوافع الأساسية السالفة الذكر هناك دوافع أخرى منها:

- قد يكون الدافع من وراء الاندماج هو قيام البنك المركزي بتنظيم الجهاز البنكي لمواكبة البنوك العالمية، وبالتالي فإنها تلجأ إلى القيام بالاندماج البنكي وذلك من أجل المحافظة على سلامة الجهاز البنكي لأنه عصب النشاط الاقتصادي لأي دولة.
- ساهمت العولمة وسياسات التحرير الخدمات المالية في خلق العديد من التحديات أمام البنوك الصغيرة وفي مقدمتها المنافسة من قبل البنوك العالمية الكبيرة، ويعتبر الاندماج وإنشاء كيانات بنكية كبيرة أحد الحلول المطروحة أمام البنوك لمواجهة تلك التحديات.
- الاندماج بدافع الاحتكار والسيطرة بغرض التحكم في السوق البنكية، وتكون المشكلة أكبر في حال كان الاندماج بين بنكين كبيرين يسيطران على سوقية كبيرة[1] .
- الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتحقيق معدل تركز عال في الأسواق البنكية الرئيسية والفرعية، والتي سوف يؤدي بدوره إلى تحقيق الثقة بدرجة أكبر لدى العملاء والى زيادة مستوى جودة الخدمات البنكية كذلك إلى مزيد من الاستفادة من خدمات المتخصصين في الأعمال البنكية...الخ[2].

الفرع الثاني: نظريات الاندماج المصرفي

يستند الاندماج المصرفي إلى مجموعة من النظريات تفسر أسباب قيام المصارف بنهج الاندماج من ضمنها ما يلي:

=عمان، الأردن، المجلد 12، العدد3، سبتمبر 2004 ، ص:18.

[1]- جمعية البنوك في الأردن، **الاندماج المصرفي (المفهوم والأنواع والدوافع والآثار وتجربة اندماج بنك الاستثمار العربي الأردني مع بنك HSBC** سلسلة كراسات الجمعية، كراسة رقم 1، مجلد رقم 6، كنترول للتصميم والإشراف الفني والطباعة، عمان، الأردن، أيار2015، ص ص 14-15.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سابق، ص 167.

أولا: نظرية تعظيم القيمة

ترى هذه النظرية أن الاندماج سببه الأساسي تعظيم قيمة المصرف، و تنقسم هذه النظرية إلى ثلاثة أقسام:

أ: نظرية الكفاءة

يتمّ التخطيط للاندماج بإحداث حالة من الذوبان بين الشركات المندمجة لتوليد أرباح أكبر مما لو حققته كل شركة منفصلة، وهناك ثلاثة أمناط للذوبان بين المصارف المندمجة[1].

1- الذوبان المالي: وبموجبه تتمكن المصارف المندمجة من الحصول على رأس مال جديد بتكلفة قليلة نتيجة الزيادة في حجمها

2 - ذوبان العمليات: ويتم ذلك من خلال ترابط العمليات ونقل المصارف، وإدماج الخبرات مثل توحيد جهود الإعلان أو التوزيع أو تقديم الخدمات تكاملها، أو تبادل نتائج و خبرات البحوث والتطوير.

3- الذوبان الإداري: ويتحقق إذا كان مديرو المصارف العارضة للاندماج يقومون بتطبيق نظم وأساليب إدارية أفضل من المصارف الأخرى المستهدفة للاندماج وتحقق تلك الأساليب والنظم الإدارية زيادة مستويات الفعالية بعد الاندماج

ب: نظرية الاحتكار

وهذه النظرية تفترض أن أرباحا طائلة يمكن أن تتحقق بالسيطرة على السوق وإمساك زمام القوة، فالمصارف المندمجة تستطيع التحكم في السعر ومستوى جودة الخدمات بما يساعد على زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف بشكل كبير، علاوة على ما يتوفر لدى المصارف المندمجة مميزة استغلال الفرص المتاحة، بل والتواطؤ أحيانا مع المصارف الأخرى المنافسة لتوزيع الفرص وتكييفها وفقا لمصالحها[2].

ج: نظرية القيمة

[1]- مطاي عبد القادر، **الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي**، مرجع سابق، ص 117.
[2]- المرجع نفسه، ص 117.

وهذه النظرية ترى أن المديرين الذين تراودهم فكرة لاندماج مصارفهم مع مصارف أخرى لديهم معلومات أفضل من قيمة المصارف المستهدفة للاندماج بدرجة تفوق المستثمرين أو المعلومات المتاحة في سوق الأوراق المالية و أن تلك المصارف في حالة اندماجها سوف تزداد قيمتها السوقية.

ثانيا: نظريات الكفاية

تشير هذه النظريات إلى أن عمليات الاندماج أو الأشكال الأخرى لإعادة تخصيص الأصول هامة جدا من ناحية كونها تحقق منافع اجتماعية و هي تشمل بصفة عامة تحسين أداء الإدارة أو تحقيق صيغة للتعاون من خلال صيغة (1^{1} 2+2 = 5)، ونذكر هذه النظريات في ما يأتي:

أ: نظرية الكفاية التفاضلية

تعني هذه أنه إذا كانت إدارة المصرف( ) كثر كفاية من إدارة المصرف(ب) وإذا قام المصرف( ) بالاستحواذ على المصرف(ب) ثم قام بتوصيل مستوى كفاية المصرف(ب) إلى مستوى كفاية المصرف( ) فإن الكفاية ترتفع من خلال الاندماج و يحقق هذا الأمر مكسبا شخصيا في الوقت نفسه، وسوف يرتفع مستوى الكفاية في الاقتصاد من خلال القيام بمثل هذه العمليات من الاندماج.

ب: نظرية الإدارة غير الكفؤة

الإدارة الكفؤة لا تؤدي المهام المطلوبة منها على الرغم من أهمية ذلك، وقد تستطيع مجموعة إدارية أخرى إدارة الأصول في نفس مجال النشاط بكفاءة أعلى، وإذا كان الأمر كذلك فإن ذلك يعتبر سببا منطقيا للاندماج المتنوع، وتكون هذه النظرية أساسا للاندماج بين المصارف ذات الأعمال غير المرتبطة ببعضها البعض.

ج: نظرية التعاون التشغيلي

يمكن القيام بالتعاون التشغيلي من خلال عمليات الاندماج الأفقية أو الرأسية أو المتنوعة، وتفترض النظرية التي ترتكز على التعاون التشغيلي وجود اقتصاديات الحجم في الصناعة وأنه قبل الاندماج تقوم الشركات بالتشغيل، عند

[1]- طارق عبد العال حماد، **اندماج وخصخصة البنوك**، مرجع سابق، ص43.

مستويات معينة من النشاط لا تحقق وفرات الحجم الأساسية.

ثالثا: نظرية بناء السيطرة

الاندماج وفقا لهذه النظرية يتم التخطيط له وتنفيذه من قبل المديرين لتعظيم منافعهم الشخصية بغض النظر عن مصالح وأهداف حملة الأسهم وذلك لأن قوة هؤلاء المديرين ومراكزهم ومستقبلهم الوظيفي ومنافعهم الشخصية ترتبط ارتباطا مباشرا بحجم الشركة ومعدل نموها[1].

رابعا: نظرية المعلومات و الإشارات

لقد أشارت بعض الأبحاث إلى لأن أسهم الشركة المستهدفة في عروض الاندماجات تتجه نحوى إعادة التقييم للأعلى حتى إذا فشل العرض المقدم يتم إعادة النظر فيه، ومن الافتراضات التي ترتكز على هذه الملحوظة العلمية هو أن المعلومات الجديدة تتولد نتيجة لعرض الاندماج فتستمر عملية إعادة التقييم، ويمكن التمييز بين شكلين من أشكال افتراضات المعلومات:

- هو أن عرض الاندماج هذا يقدم معلومات تشير إلى أن أسهم المصرف المستهدف قد أسيئ تقديرها وأن العرض يستعجل السوق لإعادة تقييم هذا المصرف.
- يشير إلى أن عرض الاندماج يثير المصرف المستهدف لتنفيذ إستراتيجية أعمال خاصة به.

خامسا: نظرية الإزعاج والقلق

تقوم هذه النظرية على أن الاندماج يحدث عندما يوجد تباين في التقييم بين كل من البائع و المشتري في فترات الأزمات الاقتصادية، بالإضافة إلى التباين في تقدير حجم المخاطر الناتجة عند تلك التقلبات الاقتصادية.

الاندماج المصرفي العدائي: اندماج لا إرادي يحدث ضد رغبة المصرف المستهدف، ويتمّ عادة عندما تسيطر إدارة ضعيفة على مقدرات الشركة ذات إمكانيات جيدة، ولذلك الشركات القوية والناجحة في السوق تضع أنظارها

[1]- طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، مرجع سابق الذكر، ص 49.

تجاه هذه الشركات للاستيلاء عليها وتغيير الضعيفة بغدارة قوية تتمكن من الاستغلال الأمثل لإمكانيات هذه الشركة

المطلب الثالث: أنواع وأهداف الاندماج المصرفي

الفرع الأول: أنواع الاندماج المصرفي

للاندماج البنكي عدة أنواع، ولكل نوع دواعي استخدام ومحاذير ومخاطر يتعين توخيها، ويمكن تقسيمها بالاستناد إلى معايير معينة إلى ما يلي:

أولا: من حيث طبيعة نشاط البنوك المندمجة

حسب هذا المعيار ينقسم الاندماج البنكي إلى ثلاثة أنواع:

أ: الاندماج البنكي الأفقي: Horizontal Merger

وهو الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط[1]، ونتيجة لهذا النوع من الاندماج تزداد الاحتكارات البنكية العملاقة في السوق، مما دفع الكثير من الدول إلى القيام بتنظيم العمليات لهذا النوع من الاندماجات لأنه يؤثر سلبا على المنافسة ويتيح الحصول على أرباح احتكارية، مما أدى إلى وجود تنظيمات حكومية لمنع و مكافحة الاحتكارات [2].

ب: الاندماج المصرفي العمودي: Vertical Merger

هو الاندماج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة وبنك رئيس في المدن الكبرى أو العاصمة بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة وفروعها امتدادا للبنك الكبير، ويتم ذلك بصفة خاصة في حالات البنوك المتخصصة[3]، ويكون الهدف من هذا النوع من الاندماجات هو ضمان توفير خدمات بشكل أفضل وتحقيق أكبر انتشار بقدر

[1]-Jayaraman .A..R, Impact Of Merger and Acquisition on The Efficiency of Indian Bank a Prepost Analysis Using Data Envelopment Analysis, Journal Services Management, Vol 7, N° 01, 2014, p 05

[2]- بركان زهية، **الاندماج المصرفي وأبعاده على الإصلاح المالي والمصرفي**، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 04 ، 2005 ، ص 16.

[3]- قنوع نزار وآخرون، **الاندماج المصرفي وضروراته في العالم العربي**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 31، العدد01، 2009، ص100.

الإمكان[1].

ج: الاندماج البنكي المختلط المتنوع Merger Mixed

يتم هذا الاندماج بين البنوك التي تعمل في أنشطة مترابطة فيما بينها ولا تنتمي لنفس النشاط، ويعني ذلك أنه على الرغم من اختلاف أنشطتها البنكية إلا أن هذا النوع من الاندماجات يحقق تكاملا في أنشطتها وقدرتها التنافسية، وهو عادة يحتاج إلى خبرات و كفاءات ذات مستوى مرتفع مما يفسر نقص هذا النوع من الاندماجات مقارنة بالأنواع الأخرى من الاندماجات[2]، ويوجد ثلاث أنواع من الاندماجات المتنوعة وتتمثل فيما يلي[3]:

- الاندماج بغرض بتوسيع خطوات إنتاج البنكين وامتداد منتجاتهما.
- الاندماج بغرض الامتداد الجغرافي للسوق على البنكين.
- الاندماج بغرض تنويع البحث و يشمل أنشطة تجارية متنوعة وغير مرتبطة ببعضها البعض.

ثانيا: من حيث أطراف عملية الاندماج

حسب هذا المعيار يمكن تقسيم الاندماج إلى ثلاثة أنواع ويمكن إيضاحها على النحو التالي:

أ: الاندماج البنكي الإرادي (الطّوعي) (Friendly Merger)

ويسمى كذلك هذا النوع من الاندماج بالاندماج الإرادي، ويتم هذا النوع من الاندماج بموافقة كل من إدارة المصرف الدامج والمصرف المندمج، وفي هذه الحالة يقوم المصرف الدامج بتقديم عرض لشراء المصرف المندمج، ومن ثم تقوم إدارة كل من المصرفين بتقديم هذا الاقتراح إلى مساهمي المصرفين لإتمام عملية الاندماج موضحة الأسباب والأهداف المشتركة والمزايا التي يمكن أن تعود بالنفع العام لكلا الطرفين عند إتمام هذا الاندماج[4].

---

[1]- خضر حسان، **الدمج المصرفي**، المعهد العربي للتخطيط الكويت، المجلد 04، العدد 45 ، 2006، ص03.

[2]- طارق محمود عبد السلام، الدمج **المصرفي دراسة نظرية وتطبيقية على الواقع المصرفي المصري والعربي**، مجلة حقوق حلوان، مجلة دورية علمية نصف سنوية، جامعة حلوان، مصر، 2003، ص420.

[3]- بركان زهية، **الاندماج المصرفي وأبعاده على الإصلاح المالي والمصرف**، المرجع السابق، ص16.

[4]- محمود أحمد التوني، **الاندماج المصرفي - النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار**، دار الفجر، القاهرة -مصر، ط1، 2007، ص75.

فهذا النوع من الاندماج يتم من خلال توافق الإرادة والتفاهم المشترك بين مجالس إدارات المصارف المشاركة في الاندماج بهدف تحقيق أهداف ومصالح مشتركة وتعمل السلطات النقدية في العديد من دول العالم على تشجيع الاندماج الطوعي، وذلك عن طريق خلق الحوافز التي تدفع المصارف للاندماج ودياً، مما يحقق الحجم الأمثل للوحدة المصرفية، ويجعلها قادرة على المنافسة والاستمرار.

ب- الاندماج الإجباري (Compulsory Merger)

يحدث هذا النوع من الاندماج ضد رغبة مجلس إدارة البنك المستهدف للاندماج حيث يسيطر البنك القوي والناجح في السوق على البنك الضعيف والمتعثر ويتم الاستيلاء عليه[1]، حيث في حالة تعثر أحد البنوك أو اقترابه من الإفلاس تضطر السلطات النقدية إلى جعله يندمج في أحد البنوك القوية، وهنا يحمل مفهوم الاندماج معنى الدمج البنكي، وهذا النوع من الاندماج لا يفضل اللجوء إليه إلاّ في حالات استثنائية من، أجل خدمة الاقتصاد القومي بشكل عام والقطاع البنكي بشكل خاص[2].

ج- الاندماج العدائي (Hostile Takeover)

وهو اندماج لا إرادي يحدث ضد رغبة البنك المستهدف، ويتم عادة عندما تسيطر إدارة ضعيفة على مقدرات بنك ذو إمكانيات جيدة، ولذلك فإن البنوك القوية والناجحة في السوق تضع أنظارها تجاه هذه البنوك للاستيلاء عليها وتغيير الإدارة الضعيفة بإدارة قوية تتمكن من الاستغلال الأمثل لإمكانيات هذا البنك[3].

ثالثا: الاندماج البنكي بمعايير أخرى

يقوم هذا المدخل بتقسيم الاندماج البنكي إلى عدة أنواع أخرى من أهمها:

---

[1]- معتصم محمد الدباس، **أثر الاندماج على أداء الشركات وأرباحها**، مجلة الجامعة الإسلامية للدّراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 02، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن،عمان، يونيو 2012 ، ص 524.

[2]- محمود أحمد التوني، **الاندماج المصرفي - النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار**، مرجع سابق، ص76.

[3]- بركان زهية، **الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة سعد دحلب، البليدة، (د.ت)، العدد 02، ص177.

أ- الإندماج البنكي بالابتلاع التدريجي:

ويتم من خلال ابتلاع بنك لبنك آخر تدريجيا من خلال شراء فرع أو فروع معينة للبنك الذي يتم ابتلاعه ثمّ بعد فترة يتم شراء فرع آخر وهكذا إلى أن يتم شراء كافة الفروع والوحدات الخاصة بهذا البنك، ويتم ذلك سواء في الأسواق البنكية الدولية (العالمية) أو المحلية.

ب- الاندماج التفاضلي:

وهو اندماج يتم بين مؤسسات متنوعة يضمها كيان واحد، فهو اندماج يقوم على الامتداد والتوسع في الحجم من خلال ابتلاع الآخرين، وأساس الاندماج التفاضلي أنه قائم على التكامل والتنوع بين البنوك المندمجة وامتدادها[1].

ج- الاندماج بالحيازة و نقل الملكية:

يتم هذا النوع من الاندماج بناء على القدرة المالية للبنك العارض وبناء على خطته التي يعتمد عليها في الاندماج مع بنك آخر، مع حرصه على تفادي تعارض بنود هذه العملية مع القوانين والتشريعات المقررة من السلطات النقدية، وتوفر رغبة حاملي أسهم البنك المندمج في التخلص من أسهمهم من خلال عرضها للبيع على البنك المقدم للعرض إما تدريجيا أو إجماليا لكي يتم الاندماج[2].

د- الاندماج بالضم:

يتحقق هذا النوع من الاندماجات عن طريق التحام بنك أو أكثر ببنك آخر بهدف تحقيق غرض معين، مما ينشأ عنه زوال الشخصية المعنوية للبنك أو البنوك الأولى وانتقال أصولها وخصومها إلى البنك الدامج الذي يظل محتفظا بشخصيته المعنوية، ووفقا لهذه الطريقة يقوم أحد البنوك بضم أو ابتلاع بنك آخر أو أكثر مما يترتب على إثره انقضاء الشخصية المعنوية للبنوك المنضمة وانتقال جميع حقوقهم والتزاماتهم إلى البنك الدامج، ويعتبر هذا النوع من الاندماجات الأكثر شيوعا وانتشارا نظرا لسهولة الإجراءات التي تمر بها عملية الاندماج وقلة نفقاتها .

---

[1]- محمود أحمد التوني، **الاندماج المصرفي - النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار**، مرجع سابق، ص77.

[2]- فؤاد عبد العزيز عيد، **الاندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية "الضرورات والمحددات"**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم و الإدارية، جامعة الأزهر، 2012، ص 28.

هـ- الاندماج بالمزج:

ويتم بإحداث مزيج متفاعل بين بنكين أو أكثر لها الرغبة في الاندماج، لينتج عن هذه العملية كيان بنكي جديد يمثل مزيج بين البنوك المشاركة في هذه العملية، وعليه يتحصل البنك الجديد على اسم وعلامة تجارية جديدة وكذا نصيب في السوق البنكية والتي تكون أكبر بطبيعة الحال من الوضع السابق لكل بنك مندمج على حدى.

و- الاندماج بالامتصاص الاستيعابي:

يتمّ هذا الاندماج من خلال شراء عمليات بنكية معينة خاصة بالبنك المستهدف مثل: العمليات الائتمانية أو تلك العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية، ويستمر ذلك بشكل مستمر إلى أن يصل البنكين إلى اتخاذ قرار النهائي بالاندماج.

المطلب الرابع: آثار الاندماج المصرفي

للاندماج المصرفي آثار إيجابية وسلبية على النظام المصرفي

الفرع الأول: الآثار الإيجابية

تتمثل فيما يلي[1]:

أولاً: انتقال الذمة المالية

يترتب على الدمج المصرفي انتقال الذمة المالية للمؤسسة المصرفية المندمجة إلى المؤسسة المصرفية الدامجة التي تحل محلها في جميع حقوقها والتزاماتها، ويتم انتقال الذمة المالية للمؤسسة المصرفية المندمجة إلى المؤسسة المصرفية الدامجة دون الحاجة إلى المؤسسة المصرفية المندمجة وسداد ما عليها من التزامات الأمر الذي يعني أن الدمج يجنب الوحدات المصرفية المتعثرة أو التي تواجه صعوبات ومتاعب مالية

[1]- مطاي عبد القادر، **الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي**، مرجع سابق الذكر، ص 123.

ثانيا: زيادة قاعدة رأس المال

زيادة رأس مال المصرف الناتج عن الدمج والاعتماد عليه كمصدر لتمويل قدرة المصرف على:

- تحمل المخاطر المالية بصورة أكبر وترويج المشروعات وإدارة عمليات بنجاح.
- مواجهة عولمة الأعمال بما يزيد من قدرته بالارتباط بظروف العميل في حالات الرواج والكساد.
- تجنب الأزمات والهزات المالية والمصرفية الشديدة ومنع أثارها السلبية

ثالثا: ارتفاع تصنيف المصارف المندمجة

يترتب على الاندماج بين بمصرفين وضع المصرف الجديد الناتج عن هذا الاندماج في ترتيب انتمائي أفضل من قبل المراسلين و مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية

رابعا: تحسين التكنولوجيا والإطارات والخدمات المصرفية

يترتب على الاندماج قدرة الكيان المصرفي الجديد الناتج عن هذا الاندماج على الاستثمار في الموارد البشرية واستقطاب الكفاءات المصرفية والتنظيمية وتحسين وتجويد العمالة بالمصرف عن طريق تدريبها على تقدير المخاطر المصرفية والتنظيمية، كما يترتب أيضا الاستحواذ على الإدارة الفعالة والكفؤة القادرة على التعامل مع متغيرات الصناعة المصرفية والمالية المتلاحقة

خامسا: إعادة الهيكلة للمصارف المندمجة

يترتب على الدمج التحسن المنشود في الكفاءة الإنتاجية للمصارف المندمجة بشرط أن يكون لدى المصرف الحائز الإدارة القوية والقدرة على الاستفادة من الايجابيات الكامنة وتفعيلها، وهو ما يأخذ شكل إعادة الهيكلة أي إعادة تنظيم المؤسسة وإدارتها بحيث تؤدي الأعمال المنوطة بها بطريقة أكثر كفاءة[1].

[1] مطاي عبد القادر، **الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي**، مرجع سابق الذكر، ص 125

الفرع الثاني: الآثار السلبية

مثلما يترتب على الحجم الكبير الاندماج المصرفي نتائج ايجابية يمكن أيضا أن يترتب عليه أثار سلبية وتتمثل بعض هذه الآثار السلبية فيما يلي[1]:

- يترتب على الاندماج المصرفي أوضاعا احتكارية وشبه احتكارية بما يحمل الاحتكار من مساوئ معروفة حتى أن بعض الحكومات لديها التشريعات التي تمنع الاحتكار.
- عدم العناية الخاصة بالعملاء نتيجة لكبر الحجم.
- عدم تكامل المنتجات (الخدمات) التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية المندمجة بالقدر الذي كان متصورا من قبل و بالتالي لابد من حذف أو تقليص بعض الخدمات التي تتنافس مع بعضها.
- قد يترتب على الاندماج أوضاع غير توازنية دافعة لإختلالات عميقة في السوق المصرفي واختفاء الدافع على التطوير وهو ما يؤثر سلبا على العملاء والنشاط الاستثماري بصفة عامة.
- تشير أحد الدراسات إلى أن معدل النجاح يتراوح بين 50%و75% ضمن 15 حالة اندماج تمت دراستها وجد أن% 52 منها انتهى بالفشل.
- كشفت دراسات أمريكية عدة أن المصرف المستهدف للاندماج، إذا كان ذا حجم كبير فربما يكون أكثر احتمالا للتعرض للخسارة في أسعار الأسهم في السوق، و خصوصا في حالة غياب المنافسة في السوق.
- زيادة وقع تعثر المصارف العملاقة على الاقتصاد ككل، حيث أن الإفلاس أو تعثر مصرف قد يؤدي إلى كوارث مالية كما هو الحال في دول العالم اليوم إثر الأزمة المالية

[1] مطاي عبد القادر، **الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي،** مرجع سابق الذكر، ص 125

المبحث الثاني: الكفاءة البنكية

يحتل موضوع الكفاءة في العمل البنكي قطاعا هاما خاصة فيما بعد التحرير المالي وعولمة الأسواق المالية، حيث أصبحت البنوك تزاول نشاطها من خلال سوق تتسم بالمنافسة الشديدة سواء من طرف المؤسسات المالية وغير مالية، وفي ظل التطورات الإقليمية والدولية على صعيد العمليات والتقنيات وجدت البنوك نفسها أمام وضع يحتم عليها التركيز على كفاءتها التي ومن خلالها يمكن توجيه مدخلات ومخرجات هذه البنوك كشرط أساسي لنجاحها واستمراريتها

حيث سوف نتطرق في هذا المبحث الإلمام بمختلف الجوانب الهامة والمتعلقة بالكفاءة البنكية وهذا من خلال الوقوف بداية على مفهوم وأنواع الكفاءة البنكية والأهمية والأهداف والعوامل المؤثرة على الكفاءة البنكية ثم أساليب تقييم الكفاءة البنكية.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع الكفاءة البنكية

للكفاءة البنكية مجموعة من المفاهيم والأنواع نستعرض أهم هذه التعاريف والأنواع فيما يلي:

الفرع الأول: مفهوم الكفاءة البنكية

إن مفهوم الكفاءة في البنك لا يختلف عنه في باقي المؤسسات الاقتصادية من حيث مبدئه في تحقيق أكبر قدر ممكن من المخرجات أو من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، إلا أنّه يوجد اختلاف بين الكفاءة في المؤسسة والكفاءة في البنك، يبرز هذا الاختلاف عند تحديد مدخلات ومخرجات البنك مقارنة بمدخلات ومخرجات المؤسسة الاقتصادية التي تتسم عملياتها الإنتاجية بالوضوح والسهولة، في حين يعتبر البنك مؤسسة متعددة المنتجات وذلك لتجدد وتنوع وتداخل أنشطتها، كما أن أعمال البنك تتميز بالتغير والتجدد[1].

حيث تعرف الكفاءة في البنوك كما يلي:

[1]- محمد ألجموعي فريشي، فريد بن ختو، **قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA**، مجلة الباحث، العدد 12، قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص140.

الكفاءة البنكية تتمثل في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من المنتجات والخدمات المالية، وبالتّالي تلك البنوك ذات الكفاءة الاقتصادية أو التخصصية تتمكن من مجابهة القيود والمتغيّرات المرافقة لتغيّر الأسعار واشتداد المنافسة[1].

كما تعرف الكفاءة البنكية من حيث الاستغلال الأمثل للموارد على أنّها:«العلاقة بين مدخلات البنك ومُخرجاته بحيث إذا زادت المخرجات باستخدام نفس القدر من المدخلات أو تحقيق نفس القدر من المخرجات باستخدام مُدخلات أقل أو تم تقديم مخرجات أكبر بأقل قدر ممكن من المدخلات، فإن ذلك دليل على ارتفاع مُؤشر الكفاءة»[2].

وبتحليلنا لهذا التعريف نجد أن الكفاءة البنكية تشمل عدة جوانب يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[3]

- الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم في التكاليف وهو ما يسمى بكفاءة التكاليف.
- الكفاءة في تنويع التكاليف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل ويُطلق عليها بكفاءة الحجم.
- الكفاءة في تنويع المنتجات المالية من خلال تنويع النشاط و يعرف هذا النوع من الكفاءة بكفاءة النطاق.

الفرع الثاني: أنواع الكفاءة البنكية

للكفاءة البنكية عدة أنواع تتمثل في الكفاءة الإنتاجية، كفاءة وفرات الحجم، كفاءة وفرات النطاق وفيما يلي سنقوم بتوضيح هذه الأنواع:

أولاً: الكفاءة الإنتاجية في البنوك

تعرف الكفاءة الإنتاجية بأنّها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وبين الناتج من تلك

---

[1]- هواري معراج، **قياس كفاءة البنوك الإسلامية والتقليدية في الجزائر**، الملتقى الدولي لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بعنوان: **"الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل"**، 23-24 فيفري، 2011، ص 114.

[2]- طارق طه، **إدارة البنوك ونُظم المعلومات المصرفية**، دار الكتب، الإسكندرية، مصر، 2000، ص04.

[3]- ساعد إبتسام، **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008، ص69-70.

العملية، وبذلك ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج المستخدم من الموارد، وهي الأداء السليم للعناصر المنتجة في أيّ منشاة، وهو الذي يتم في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة[1].

وتستخدم الكفاءة الإنتاجية للدلالة على مدى نجاح استخدام عناصر الإنتاج المختلفة مجتمعة أو استخدام عنصر واحد من تلك العناصر، وبذلك تهدف الكفاءة الإنتاجية إلى قياس:

- قدرة المشروع على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة له بأقل تكلفة ممكنة.
- قُدرة المشروع على تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، وذلك عن طريق زيادة الدخل والرفاه العام الذين يحققهما المشروع، ومن المعلوم أن زيادة الكفاءة الإنتاجية للمجتمع تحتاج إلى الابتكار والبحث العلمي وتطوير وسائل الإنتاج، بالإضافة إلى زيادة المدخرات مما يزيد من الاستثمار، وهذا كله يساعد على التقدم والتنمية[2].

وتقاس الكفاءة الإنتاجية عموما بنسبة إنتاج النظام، أو نسبة المخرجات، إلى المدخلات المستخدمة في تحقيق هذه المخرجات أو الناتج، وانطلاقا من ذلك فانه يمكن زيادة الكفاءة الإنتاجية عن طريق أي بديل من البدائل التالية:

- زيادة كمية المخرجات مع بقاء كمية المدخلات ثابتة.
- زيادة كمية المخرجات بنسبة أعلى من نسبة زيادة كمية المدخلات.
- انخفاض كمية المدخلات مع بقاء كمية المخرجات ثابتة.
- انخفاض كمية المدخلات بنسبة أعلى من نسبة انخفاض كمية المخرجات.

ثانيا: كفاءة وفرات الحجم

تنتج وفرات الحجم عن التوسع في حجم النشاط بالنسبة للمؤسسة، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف وفرات الحجم بأنّها: تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في التكاليف الإنتاجية نتيجة الزيادة في التوسع في المشروع كما

[1]- نجم عبود نجم، **مدخل إلى إدارة المشروعات**، الوراق للنشر والتوزيع، ط01، الأردن، 2013، ص27.

[2]- حازم محمد عيسى الوادي، **كفاءة السياسة النقدية في الإسلام**، دار الثقافة، ط 01، 2009، ص12.

تعرف وفرات الحجم بأنها نسبة التغير في الإنتاج الناشئة عن تغير مدخلات الإنتاج بنسب متساوية، حيث تُشير وفرات الحجم إلى الحالة التي يترتب فيها على زيادة حجم الطاقة انخفاض في تكلفة الوحدة الواحدة، ففي وفورات الحجم تدرس العلاقة بين التكاليف المتوسطة ومُستوى الإنتاج، ويتحدد الحجم الأمثل للإنتاج عند أدنى نقطة من منحنى التكاليف المتوسطة، وبذلك تستطيع المؤسسة التوسع في الإنتاج طالما كانت تكاليفها متناقصة، في حين تتوقف عن التوسع في الإنتاج عند بلوغها الحجم الأمثل.[1]

ويمكن التعبير عن وفورات الحجم عن طريق العلاقة بين التكاليف الكلية، والناتج على خط توسع المنشاة، حيث أنّها مقدار التغير في التكاليف الناتجة عن التغير في مستويات الإنتاج النهائي، ويمكن ذلك بالعلاقة التالية:

- ES=1: لا تُوجد وفورات Constant return to scale.
- ES>1: وفورات إيجابيّة Economies of scale.
- ES<1: لا تُوجد وفورات Dis économies of scale.

تعبر كفاءة وفورات الحجم عن العلاقة بين إجمالي تكاليف الإنتاج والإنتاج نفسه، حيث يستخدم هذا المفهوم في معرفة إذا ما كانت المؤسسة الصناعية تتمتع بوجود كفاءة في العملية الإنتاجية من عدمها ويتم استخدام مؤشر وفورات الحجم على النحو التالي:

- إذا كانت وفورات الحجم اقل من الواحد صحيح فان هذا المؤشر يدل على وجود وفورات حجم موجبة .بمعنى أن المؤسسة لا تستغل كافة إمكانياتها بالشكل الأمثل.
- إذا كانت وفورات الحجم أكبر من واحد صحيح فإنّ هذا المؤشر يدل على وجود وفورات حجم سالبة .بمعنى أن المؤسسة تستغل كافة إمكانياتها ولا مجال لزيادة الإنتاج.
- إذا كانت وفورات الحجم تساوي واحد صحيح فإنّ هذا المؤشر يدل على النقطة التي تكون المؤسسة قد

[1]- عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، ط 02، الإسكندرية، 1998، ص 06.

بلغت حالة الاستغلال الأمثل للإمكانيات.

- ويتوقف تحديد وفورات الحجم تقنيا على عاملين أساسين هما: الحد الأدنى لمستوى الكفاءة ودرجة انحدار منحنى التكلفة المتوسطة في الأمد الطويل ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي[1]:

1- الحد الأدنى لمستوى الكفاءة

يعرف الحد الأدنى لمستوى الكفاءة أو الحجم الأدنى الكفء نظريا بأنّه: «المستوى أو الحجم أو الحد الذي تستنفذ عنده وفورات الحجم، وبعده ينعطف منحنى التكلفة أو يستمر مستقيما مشكلا حرف U المتوسطة في الأجل الطويل متجها إلى الأعلى ومشكلة الحرف وموضحا ما يعرف بثبات غلّة الحجم».

ويعبر الحد الأدنى لمستوى الكفاءة عن أكفء قيمة للتكلفة المتوسطة في المدى البعيد وبالتالي عن الحجم الأفضل للبنك سواء من حيث توقعات تعظيم الأرباح للمالكين، أو من حيث تخصيص الموارد بشكل كفء للبنك أو الاقتصاد ككل، ويرى الاقتصاديون أن البنوك التي تشتغل عند مستوى الحد الأدنى للتكاليف قد حقق الكفاءة الفنية.

2- درجة انحراف منحنى التكاليف:

تعرّف درجة انحراف منحنى التكاليف بأنّها: «ميل منحنى التكلفة المتوسطة في المدى البعيد، الذي يحدد التكاليف المتوسطة الدنيا لكل مستوى من مستويات الإنتاج، مع افتراض ثبات نوعية وأسعار عوامل الإنتاج وثبات العامل التكنولوجي»، وتتأثر درجة انحراف التكاليف بظاهرة أثار التعلم المرتبطة بزيادة الخبرة المكتسبة من خلال منتج معين أو خدمة معينة، حيث غالبا ما يدل منحنى التعلم على أن متوسط التكلفة للإنتاج هي دالة متناقصة للإنتاج الكلي أي أن هناك انخفاض في متوسط التكلفة عبر الزمن نتيجة الخبرة، ومعنى ذلك أن تكلفة الوحدة تنخفض حتى إذا ظل حجم الإنتاج ثابتا، أي أن أثر التعلم يؤدي إلى نقل منحنى التكلفة المتوسطة بالكامل من وضع إلى وضع أقل.

[1]- سامر محمد أصبح، **تقدير دالة التكاليف والإنتاج في قطاع الصناعات الغذائية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص 51.

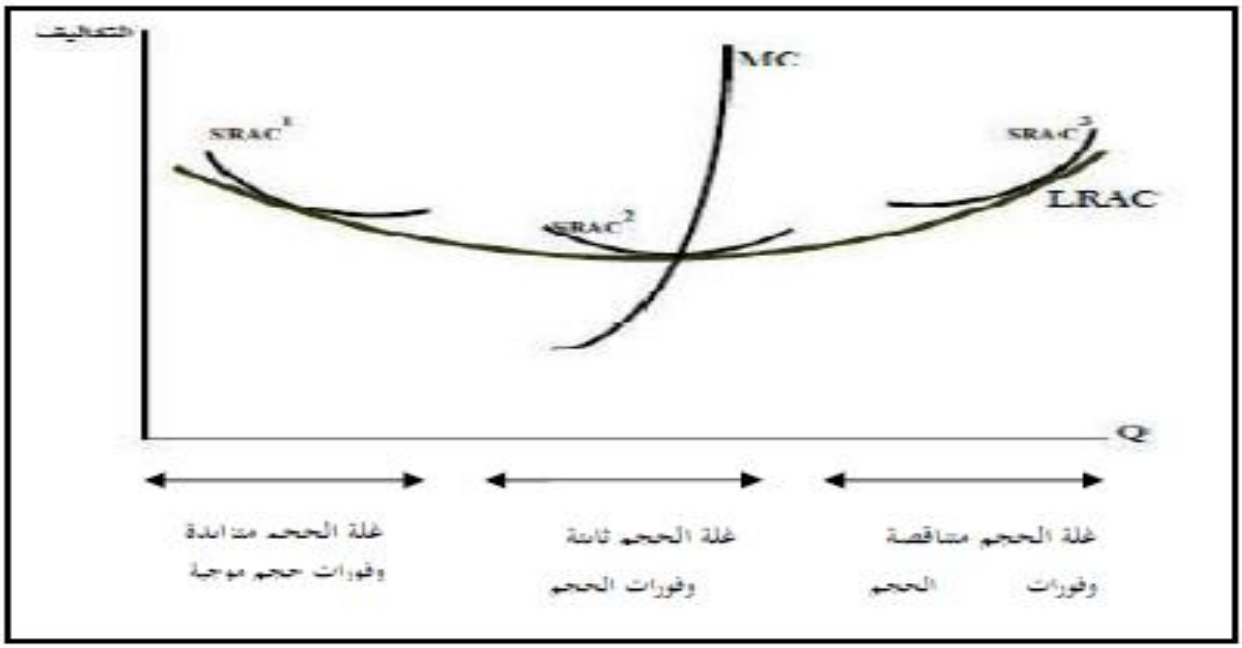

الشكل (1-1): غلّة الحجم ووفورات الحجم حسب مُنحنى التّكلفة المتوسطة

المصدر: زغيب شهرزاد، بن ديب رشيد، **الاقتصاد الجزئي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص10. [1]

يبدأ منحنى متوسط التكلفة في المدى الطويل بالانخفاض مع زيادة حجم الإنتاج، ويعني هذا أنّه كلما توسعت المنشاة في الإنتاج انخفضت تكلفة الوحدة الواحدة المنتجة، وتسمى المرحلة هنا بمرحلة "**اقتصاديات الحجم أو وفورات الحجم**".

يصل منحنى التكلفة الكلية في المدى الطويل إلى ادني مستوى له، ويمثل المستوى أقل مستوى تكلفة بالنسبة للإنتاج في المدى الطويل، ويسمى هذا المستوى بالحجم الأمثل للمنشاة للإنتاج في المدى الطويل، وتكون في هذه المرحلة "**وفورات الحجم معدومة**".

ويبدأ منحنى التكلفة المتوسطة في المدى البعيد بالارتفاع، مما يعني ارتفاع التكلفة مع ارتفاع حجم الإنتاج وتسمى هذه المرحلة" **بتبذيرات الحجم أو وفورات الحجم السالبة**".

ثالثا: كفاءة وفورات النطاق

تقوم وفورات النطاق على أساس مقارنة تكاليف الإنتاج لمجموعة منتجات معا، ومجموع تكاليف الإنتاج لكل

[1] - زغيب شهرزاد، بن ديب رشيد، **الاقتصاد الجزئي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 10.

منتج على حدا، حيث تحدث وفورات النطاق عندما تنتج المنشاة أكثر من منتج نهائي، وتكون التكلفة الإجمالية للمنتجات النهائية معا أقل من مجموع تكلفة الإنتاج لكل منتج على حدا، فإذا كانت تكلفة الإنتاج لمجموعة المنتجات أقل من مجموع تكلفة كل منها على حدا يقال أن لدينا اقتصاديات نطاق، ويمكن الحصول على وفورات النطاق بحساب تكامل التكاليف لكل منتج

فإذا كان باستطاعة البنك أن ينتج مزيجا من المنتجات بتكلفة إجمالية أقلّ من تكلفة إنتاج كل منتج على حدا نقول عنه بأنه يتوفر على وفورات نطاق، وأنّه كفء من حيث تنويع منتجاته، وإذا كان لا يستطيع ذلك فنقول عنه بأنه يتصف باللاكفاءة في تنويع منتجاته[1].

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الكفاءة البنكية

الفرع الأول: أهمية الكفاءة البنكية

تتمثل أهمية الكفاءة البنكية فيما يلي:

- يمكن الالتزام بمعدل كفاية مناسب من تجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة لدى البنك، وكذا توفر معدل مناسب من رأس المال يقلل من المخاطر المتعلقة بالاستثمارات الأكثر ربحية.
- إنّ الالتزام بمعايير الإقراض التي وضعت من قبل السلطات النقدية، يؤدي إلى التخلص من القروض المتعثرة التي تؤثر على جودة الأصول ومنه على الربحية.
- يؤدي ارتفاع معدلات الكفاءة إلى وجود إدارة كفؤ، لأنّ هذه الأخيرة تعمل على تخفيض مصاريف التشغيل، مما يدل على رفع صافي الدخل للبنك.

[1]- عبد الرحمان الساعاتي، محمود حمدان العصيمي، **تقدير دالة التكاليف للبنوك الإسلامية والتجارية**، مقال منشور في مجلة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، العدد03، 1995، ص11.

- إن جمع العناصر السابقة الذكر بمنظومة بنكية واحدة، يُؤدي إلى الناتج الأساسي للكفاءة وهو تحقيق معدلات عالية من العائد، وجوهر هذا الأمر هو توجيه مصادر الأموال إلى استخداماتها المثلى، ممّا يُؤدي إلى رفع معدلات الربحية والإبقاء على معدلات كافية من السيولة، وهذا ما يجعل البنك أكثر كفاءة.
- البحث عن فرص استثمار جديدة لاستخدام الأموال المتاحة لدى البنك، يُحقّق له أرباح أكبر بتكلفة أقل بإتباع إستراتيجية التنويع في الاستثمار، وذلك لتوزيع مخاطر الاستثمار والتقليل من حدتها وتأثيرها على البنك[1].

الفرع الثاني: أهداف الكفاءة البنكية

يكمن هدف قياس الكفاءة البنكية في الوصول إلى مجموعة من النقاط تتمثل فيما يلي:

أولاً: هدف إعلامي

حيث يقدم قياس الكفاءة معلومات للمسيرين والمسؤولين تساعدهم على اختيار الاستراتيجيات العملية وتحديد الأولويات على المستوى العام للبنك من خلال معايير الكفاءة، كما تهدف إلى توجيه الشخصيات بشكل مبدئي، حيث تحديد معايير قياس الكفاءة البنكية هي طريقة مميزة لمعرفة الاختيارات الإستراتيجية على مستوى البنوك، حيث تسمح بتقليص مخاطر التعارض بين الأهداف العامة للبنك والأفعال المتخذة على مستوى الوكالات البنكية التابعة لها، كما يؤدي قياس الكفاءة إلى إعلام كل المستويات في البنك بالنتائج المحققة ويخلق نوع من الاتصال بين موظفي ومسيري البنك[2].

ثانيا: هدف تحفيزي

يؤدي قياس الكفاءة دورا أساسيا في تحفيز وتشجيع المسئولين على تحقيق الأهداف المحددة من خلال حثهم

---

[1]- طارق عبد الله المحسين، **أثر الكفاءة على الجهاز المصرفي الأردني : دراسة قياسية (1979-2004)**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2006، ص10.

[2]- شوقي بورقبة ، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة**، دار النفائس لنشر، ط1، الأردن، 2014، ص90.

على خلق الكفاءة داخل البنك، وذلك من خلال نظام التعويضات والعقوبات.

ثالثا: هدف توجيهي

إن قياس الكفاءة في المؤسسات يخلق نوع من الحركية حيث يقال أنّه يسير جيدا ما نقوم بقياسه أي: للتحكم الجيّد لابدّ من القياس، فقياس الكفاءة يقدم للمسيرين مجموعة من المعلومات والمعطيات تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب، وبالتالي فإنّ عملية القياس تسمح بربط الكفاءة من أمام عملية التحكم وضمان متابعة تصميم اختيار القرارات الإستراتيجية من خلف عملية التحكم، وبفضل عملية القياس نستخرج الانحرافات بين ما هو محقق وما هو مقدر، ومن هذه الانحرافات نتعرف على أسباب هذه الانحرافات، وبالتالي تحديد الخطط العملية واتخاذ القرارات التصحيحية[1].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على كفاءة البنكية

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية إلى داخلية وخارجي[2]:

الفرع الأول: العوامل الداخلية

تتكون من السياسات الإدارية والمالية المتبعة من قِبل البنك، والتي تعتمد على درجة المنافسة بين البنوك، كفاءة البنوك، حجم النشاط الاقتصادي، وهذه العوامل جميعها تتعلق بالسيولة والتركز، العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار وكذلك حجم الموجودات.

الفرع الثّاني: العوامل الخارجية

وهي تتعلق بالسياسات الخارجية المفروضة على البنوك، مثل التشريعات المالية والنقدية من قبل الحكومة والبنك المركزي والمتعلقة بأسعار الفوائد، وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على البنوك والمتعلّقة كدالك بحجم الائتمان

[1]- شريفة جعدي، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية**، أطروحة دكتوراه، العلوم المالية، دراسات مالية واقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2014 ، ص12.

[2]- المحسن طارق عبد الله، **آثار الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني: دراسة قياسية 1979-2004**، مدكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، 2006، ص59.

الممنوح من قبل هذه البنوك.

وتتمثل أهم في العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية:

أولاً: الربحية

هناك العديد من العوامل مؤثرة على ربحية البنوك كأسعار الفائدة، حيث تزداد ربحية المصرف عندما تكون أسعار الفائدة على القروض مرتفعة وأسعار الفائدة على الودائع منخفضة بمعنى يزداد هامش الربح، كما تعتبر عامل مؤثر على الربحية وذلك عندما تقل الموارد المتاحة لدى البنك، مما يؤدي بالبنك إلى رفع معدلات الفائدة للحصول على الموارد مما يؤدي إلى خفض هامش سعر الفائدة.

ثانيًا: درجة المخاطرة

يمكن تعريف الخطر المصرفي على أنه ذلك الخطر الذي يتعرض له البنك نتيجة تعامله مع الآخرين، أو نتيجة تقديمه الخدمات المصرفية التي منها قبول الودائع ومنح الائتمان، فالخطر المصرفي ينشأ من قبول الودائع والتصرف بها بمنحها على شكل تسهيلات إئتمانية بأنواعها المختلفة، ومن ثم عدم قدرة البنك على تلبية حاجات المودعين من السحب على الودائع[1]، ومن بين أهم مخاطر العمل المصرفي نجد مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال، مخاطر أسعر الفائدة، مخاطر السيولة، . . الخ

وتتمثل خطوات إدارة المخاطر المصرفية عموما في النقاط التالية[2].

- -تحديد مصادر الخطر: ليس بالضرورة أن تكون مخاطر الاقتراض مرتبطة بالقروض وشروط القرض، وإنما يمكن أنْ تكون نتيجة ظروف عامة تُؤثر في الاقتصاد القومي.
- قياس درجة اخطر وتحديد درجة المخاطر التي يمكن القبول بها، مما يتطلب الموازنة بين الخطر والمردود.

---

[1]- هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط02، القاهرة، 2010، ص255.

[2]- خالد عبد المصلح عمايرة، **أثر أداء المصارف وهيكل الاوق على الكفاءة المصرفي: دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الأردن 1994-2003**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2005، ص58.

- القبول بمستوى معين من المخاطر في إدارة العمل، وذلك باستخدام نظام رقابة مناسب، والعمل وفق إستراتيجيات تعمل على تجنب المخاطر، إما بعد الدخول في العمليات ذات المخاطر أو تحويلها إلى جهات تقبل بنقل المخاطر إليها، أو السيطرة عليها وتقليل احتمالات حدوث الخسارة.

ثالثًا: درجة المنافسة

تعرف المنافسة البنكية على أنها مقدرة المؤسسة المصرفية على مواجهة منافسيها والتكيف معهم في السوق بمنتج مصرفي تنافسي يتميز بأقل تكلفة ممكنة وذا جودة عالية وفي مدة زمنية أقصر، إذ تعبر عن طريق تسلكه مجموعة من المؤسسات تقدم منتجات مصرفية أو منتجات بديلة لها.

تستعمل المصارف مجموعة من الأدوات والوسائل التي يتم من خلالها التنافس تتمثل في[1]:

- رأس المال: يُمثل رأس المال بالنسبة للمصرف مؤشر لمدى المتانة المالية ووسيلة ضمان وحماية لأموال المودعين من مخاطر سوء التسيير وتوظيف الأموال، فكلما كان رأس المال كبيرا زادت ثقة المودعين في المصرف، ملا لذلك تتنافس المصارف على زيادة نسبة رؤوس أموالها من أجل كسب ثقة العملاء.
- السعر: تظهر في رفع أسعار الفائدة على الودائع لجذب المزيد من المودعين، وخفض أسعار الفائدة على القروض من أجل تشجيع المستثمرين على الاقتراض وتخفيض العمولات المفروضة على الخدمات المصرفية.
- استعمال التكنولوجيا: إن نجاح المصرف في إدخال وسائل تكنولوجية حديثة تقديم خدماته يؤدي إلى زيادة السرعة في الأداء والسهولة في المعاملات ومن ثمة جذب المزيد من العملاء، كما أن التكنولوجيا تساهم في خلق وابتكار خدمات جديدة وهو ما يعد عنصرا من العناصر التي تتنافس عليه المصارف.
- تسويق الخدمات: يساهم التسويق الفعال للخدمات المصرفية شكل كبير في جذب العملاء وإثارة ميولهم ورغباتهم.

[1] - زبيدة محسن، سهام بوخلالة، **المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري**، الملتقى الوطني الأول حول **المنظمة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادي**، المركز الجامعي بشار، 24-25 أفريل 2006، ص05-06.

- حسن المعاملة: تتنافس المصارف على توفير مجموعة من الوسائل المادية والبشرية من أجل خلق جو مريح للعملاء أثناء تواجدهم بالمصرف.

رابعًا: العوامل الإدارية

ليس هناك خلاف على أن العوامل الفنية في العمل لها تأثيرها الهام على الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة ولكن مهما بلغت تلك العوامل الفنية من الدقة فمازالت الكفاءة تتوقف أيضا على الطريقة التي يؤدي بها الأفراد أعمالهم، فالأداء الفردي للعمل هو المحدد الحقيقي للإنتاجية، إذ أن الفرد يستطيع أن يؤثر كثيرا على الكفاءة وبالتالية الإنتاجية بصفة عامة.

خامسًا: الظروف الاقتصادية

تنعكس مختلف التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية على أداء المصارف، وبالتالي على مستوى الكفاءة المصرفي، وقسم المؤشرات الاقتصادية إلى مستوى النشاط الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والتشريعي، التضخم، التقلبات في الأسعار، الدخل القومي والفردي، عادات وتقاليد المجتمع ، ومستوى التطور التكنولوجي وتؤثر مختلف العناصر السابقة على مستوى الكفاءة المصرفية كما يلي:

1/- مستوى النشاط الاقتصادي:

يؤدي الطلب المتزايد على السلع في فترة الرواج الاقتصادي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع، مما يؤدي إلى زيادة الودائع، والعكس في حالة الكساد، حيث أن الانخفاض في أسعار السلع يؤدي إلى انخفاض الإيداعات لدى المصارف.

2/- الاستقرار الاقتصادي والتشريعي:

لقد أدّى فساد الأنظمة السياسية والاقتصادية إلى حدوث العديد من الأزمات المصرفية، فكلما كان هناك استقرار سياسي أثر بشكل ايجابي على الوضع الاقتصادي وكذا كفاءة القطاع المصرفي[1].

[1]- زبيدة محسن، سهام بوخلالة، **المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري**، المرجع السابق، ص06.

3/- التضخم:

هو الارتفاع المستمر والعام لأسعار السلع والخدمات، والذي ينجم عنه انخفاض في القوة الشرائية للعوائد الموزعة على المساهمين، ويؤثر سلبا على المدخرات المالية، وذلك بسب الأثر الذي يتركه على تدني وتأكل القيمة بحيث في بعض الأحيان تفوق نسبته نسبة الفوائد المتفق عليها، وخاصة تلك المتعلقة بالسندات والقروض.

4/- التقلبات في أسعار الصادرات:

إن انخفاض أسعار الصادرات يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسات المصدرة على التسديد ما عليها اتّتجاه البنوك، مما يؤدي إلى تدهور نوعية محفظة القروض.

5/- الدخل القومي والفردي:

يؤثر على حجم الادخار وبالتالي حجم الودائع [1].

6/- عادات وتقاليد المجتمع:

أي مدى انتشار الوعي المصرفي لدى الأفراد وتفضيلاتهم لوضع مدخراتهم كودائع لدى البنوك عوض وضعها في البيوت.

7/- مستوى التطور التكنولوجي:

نيأي مدى توفر البلد على أجهزة الصرف الآلي والدفع الالكتروني . الخ

المطلب الرابع: أساليب تقييم الكفاءة في البنوك

إن الاختلاف والتنوع في طبيعة نشاط البنوك وتعدد طرق قياس مدخلاتها ومخرجاتها، صاحب كل ذلك تنوع في طرق قياس الكفاءة البنكية وأدواتها ويمكن النظر إلى هذا التنوع من مدخلين رئيسيين: مدخل أدوات التحليل المالي، ومدخل الأدوات الكمية

[1]- زبيدة محسن، سهام بوخلالة، **المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري**، المرجع السابق، ص06.

الفرع الأول: أدوات التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي بالنسبة للبنوك أساسا من أسس التخطيط والرقابة المالية السليمة، ويتضمّن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوف المالية، ودراسة نتائج الأعمال أو الأداء المالي لتفسيره وتحديد نقاط القوة والضعف في البنك، بالإضافة إلى أنّه يساعد على معرفة المركز المالي للبنك، وتعد النسب المالية من أهم وأقدم أدوات التحليل المالي وأكثرها شيوعا في الاستعمال للمنشآت بشكل عام والبنوك بشكل خاص، وهي أداة واسعة الشيوع يستفاد منها في كشف العلاقات والروابط بين عناصر القوائم المالية ويقصد بالنسبة المالية إيجاد علاقة حسابية نقدية بين متغيرين احدهما بسط والأخر مقام يمثل كل منهما فقرة أو مجموعة من الحسابات الختامية(الميزانية العمومية وقائمة الدخل) ، وتنقسم النسب المالية إلى مجموعتين[1]:

أولاً: نسب توظيف الأموال

يقوم البنك بدو الوسيط بكفاءة بين المدخرين والمقترضين باستثمار أمواله بغية تحقيق عوائد من شأنها تعظيم أرباحه خاصة في مجال القروض باعتبارها أفضل من الأوراق المالية، وهذا ما سيتم تفسيره وفق مؤشرات توظيف الأموال المتمثلة في[2]:

أ: نسبة توظيف الودائع

وهي مقياس لمدى توظيف البنك للودائع، وذلك للحكم على طبيعة سياسات البنك (انكماشية، التوسعية)، ولذلك يضاف إلى القروض الاستخدامات الأخر بالأموال البنك والتي تشمل الأوراق المالية، وعليه يمكن من خلال هذا المؤشر التعرف على مدى الكفاءة في توظيف الودائع في الاستثمارات يتولد عنها العوائد، وترجع أهمية هذا المؤشر إلى أن، الودائع يدفع عنها فوائد صريحة وضمنية وما لم تستغل استغلالا فعالا فسوف يكون لها تأثيرات غير مرغوب فيها على صافي الأرباح المتولدة، وتحسب هذه النسبة بقسمة مجموع الاستثمارات (القروض والأوراق المالية)

[1]- حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لإغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، دار الوراق، ط02، 2011، ص68..

[2]- عبد الغفار عبد السلام أبو قحف، **"تنظيم إدارة البنوك"**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000، ص238.

على مجموع الودائع.

نسبة توظيف الودائع= (قروض+أوراق مالية)/ الودائع.

ب: نسبة الاستثمار في القروض إلى مجموع الودائع

تعكس هذه النسبة مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة المحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وان ارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة البنك في تلبية القروض الجديدة، إلاّ أنه في ذات الوقت تدل على انخفاض قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية، يمكن حساب هذه النسبة عن طريق قسمة القروض على مجموع الودائع.

نسبة الاستثمار في القروض إلى مجموع الودائع=القروض/ الودائع[1].

ج : الاستثمار في الأوراق المالية إلى مجموع الودائع

يتمثل هذا المؤشر في نسبة الأوراق المالية إلى الودائع ويحسب كما يلي:

نسبة الاستثمار في الأوراق المالية إلى مجموع الودائع=الأوراق المالية/الودائع.

ثانيا: نسبة الربحية

تعكس هذه النسبة كفاءة وفاعلية أداء المنشاة في توليد الأرباح وتعظيم الربحية المحققة من النشاط التشغيلي للمنشاة، ولهذا فان نسب الربحية تعد مؤشرا دقيقا على تحقيق الهدف الذي يبرر استمرار المنشاة في الحياة الاقتصادية ومن ابرز هذه النسب:

أ: معدل العائد على الأصول

نسب هذا المقياس الأرباح إلى الموارد المتاحة (الأصول) لدى الإدارة، والتي تقع تحت سيطرتها بغض النظر عن الطريقة التي تم بها تمويل الأصول، وهو بذلك يتغلب على الانتقادات التي توجه إلى صافي الدخل كمقياس للربحية

[1] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ط1، عمان، 2011 ، ص85

لسببين: **أولا** إما لأن معدل العائد على الأصول من خلال نسبة الأرباح إلى الأصول ليأخذ بالاعتبار الموارد المتاحة لدى الإدارة، وهو بذلك أكثر ملائمة لتقييم الأداء من صافي الدخل، وإما أنّه كنسبة يشكل فيها صافي الدخل البسط وإجمالي الأصول المقام **ثانيا** ويتحدد هذا المعدل وفق لمؤشرين هما:

1- هامش صافي الربح:

يقوم هامش الربح بقياس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، وذلك لأنّ صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحا منه المصروفات والضرائب، وكلما كبر هامش الربح كلما دل ذلك على كفاءة البنك في خفض المصروفات والضرائب ويمكن حساب هامش الربح بالعلاقة الآتية:

هامش صافي الربح=الدخل الصافي/ إجمالي الإيرادات[1].

2- إنتاجية الأصول:

والتي تمثل الاستغلال الأمثل للأصول (منفعة الأصول)، وتحسب بقسمة إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول، وبالتالي فان معدل العائد على الأصول يحسب كما يلي:

إنتاجية الأصول هامش الربح = ROA

=(النتيجة الصافية/إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الإيرادات/إجمالي الأصول).

النتيجة الصافية/ إجمالي الأصول: ROA= وعليه نجد أن:

ب: معدل العائد على حقوق الملكية

اعتبر هذا المعدل مؤشر متكاملا لقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم منذ السبعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية، من قبل "دافيد كول" كإجراء لتقييم أداء البنوك، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب تم تلخيصها في عدة أشكال، تمكن من تقييم مصدر حجم أرباح البنك الخاصة بالمخاطر تم اختيارها (مخاطر

[1]- طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية– تحليل العائد والمخاطرة،** الدار الجامعية، الإسكندرية ، ط1 ،2001، ص84.

الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر الفائدة، مخاطر رأس المال، مخاطر التشغيل) ويحسب معدل العائد كما يلي:

ROE= النتيجة الصافية/ إجمالي حقوق الملكية

ج: معدل العائد على الودائع

يقيس معدل العائد الودائع مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها باعتبارها الأموال الإستراتيجية المتاحة للتوظيف وهي من اكبر مصادر التوظيف في البنك يتم حسابه بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الودائع (ودائع جارية، ودائع التوفير، ودائع لأجل)، وفق العلاقة التالية:

معدل العائد على الودائع= صافي الربح/ مجموع الودائع[1]

الفرع الثاني: الأساليب المعلمية واللا معلمية لقياس الكفاءة البنكية

لقد ظهرت الطرق الحديثة كتطور بديل للأفكار التي نشأت مع استخدام الطرق التقليدية لقياس الكفاءة البنكية التي تعتبر جد محدودة في تحديد تموقع البنوك بالنسبة لأفضل الممارسات، في ظل عدم توفر المعلومات المتعلقة بتكنولوجيا المؤسسات المالية من جهة وتعدّد المدخلات والمخرجات من جهة أخرى، عكس الطرق المعلمية واللامعلمية التي تسمح لها خصائصها وتقنياتها ومرونتها بتحويل المدخلات المتعددة والمخرجات المتعددة للبنوك إلى مقياس واحد يدل على مدى قرب البنوك إلى الحدود الكفؤة والتي تعبر عن "أفضل الممارسات" .

أولا: الطرق المعلمية Parametric Approach

وتعدّ الأساليب المعلمية من الأساليب الإحصائية التقليدية، والتي تقوم على أساس تحليل الانحدار، ونجد أن هذا الأسلوب أكثر شيوعا وفهما وقبولا، حيث يتم من خلاله تحديد دالة انحدار البيانات الخاصة بالوحدة الممثلة للعينة، ثم يتم تقييم الكفاءة على أساس الفروق بين وحدة الإنتاج والدالة المقدرة لعينة الوحدات الإنتاجية مجتمعة وتبحث الطرق المعلمية رسم حدود الكفاءة عن طريق دالة التكاليف أو الأرباح، وتحديد العلاقة بين المدخلات والمخرجات، وتتلخص هذه الطريقة بتحديد خط مستقيم يحقق معادلة الكفاءة المتوسطة وفق أقلّ المربعات، ويقسم

[1]- دريد كامل أل شيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة، ط1 ، عمان، 2012، ص 11.

الوحدات إلى قسمين هما:

- وحدات كفء والتي تقع فوق خط الانحدار.
- وحدات غير كفء والتي تقع تحت خط الانحدار.

من خلال الشكل الوظيفي تستطيع الطرق المعلمية تقدير كفاءة البنوك معتبرة أن البنك غير كفؤ عندما تفوق تكاليفه أرباحه، أو عندما تكون الأرباح التي يحققها حاليا أقل من تلك التي يحققها بنك آخر أكثر كفاءة وهذا بعد الأخذ بعين الاعتبار متغير الخطأ، وأهم الطرق المعلمية المعروفة هي طريقة حد التكلفة العشوائية (SFA)، طريقة الحد السميك (TFA) وطريقة التوزيع الحر (DFA)[1].

أ: طريقة حد التكلفة العشوائية (SFA):

أو ما يعرف أيضا بطريقة الحد ألتصادفي،وعرضت هذه الطريقة ورقة "ينخر ولوفيلوشميث، 1977" وهي أداة لقياس مستوى الكفاءة الفنية والتخصصية للمؤسسة، وبالتالي تقدير الكفاءة الاقتصادية حيث يتم تقدير الكفاءة بهذه الطريقة أما بواسطة دالة الإنتاج أو دالة التكاليف الحدودية العشوائية، ويستند النموذج على فرضية مفادها أن دالة الحدود لإمكانية الإنتاج للوحدة الواحدة تنحرف عن دالة حدود إمكانية الإنتاج للوحدة الواحدة الأمثل بجزء يمثل الضوضاء العشوائية وأخر يعكس الكفاءة الفنية، بمعنى أن هذه الطريقة تعتمد على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لمتغيرات مستقلة عدة تتضمن مستويات المخرجات وأسعار المدخلات.

وتعتبر طريقة الحد ألتصادفي نموذج الانحدار الخطي مع حد الاضطراب، لا يتبع التوزيع الطبيعي المتماثل، ومن احد الانحرافات النظامية الذي يعبر عن اللاكفاءة وتتبع توزيعا غير مماثل ويتوزع الحدان بصورة مستقلة، وبهذا ينبغي تفسير أي اضطراب لا يساوي الصفر كنتيجة للاكفاءة[2].

[1] Benzai Yassine, Mesure De L'Efficience Des Banques Commerciales Algériennes par Les Méthode Paramétriques et Non Paramétrique, Thèse Doctorat en Science Economique, Université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, 2015/2016, p84.

[2] - نهاد ناهض فؤاد الهبيل، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين، 2013 ، ص24.

ب: طريقة الحد السميك (TFA)

تم تطوير هذا النموذج من قبل Berger وHumphrey عام 1991، وهو يتميز بشكل وظيفي عادة ما يكون نفس الشكل الوظيفي لـ SFA، حيث أنه لا يعطي تقدير دقيق لكفاءة كل بنك على حدى بل يعمد إلى تقسيم مجموع البنوك محل الدراسة إلى أربعة مجموعات فرعية حسب التكلفة المتوسطة، ومن ثم يتم اختيار المجموعة التي تشكل الحد السميك بناء على تكاليفها المتوسطة المنخفضة لتشكل حدود للكفاءة بالمقارنة مع بقية البنوك الأخرى، وهي بذلك تعطي تقدير للمستوى العام للكفاءة مقارنة مع عينات البنوك[1].

ج: طريقة التوزيع الحر (DFA)

اقترحت طريقة التوزيع الحر من قبل Schmidt and Sicklcs وطورت بواسطة Berger 1993، وتقوم هذه الطريقة بحساب نقاط الكفاءة بأن تخصص نموذجا داليا للحد، وتفترض وجود فروق في الكفاءة عبر الزمن بين البنوك، تطبق هذه الطريقة عندما تتوافر البيانات والمعطيات لأكثر من سنة، وتفترض أن الكفاءة مستقرة عبر الزمن، في حين أن الأخطاء العشوائية تتوسط عبر الفترة نفسها، وبما أن الاضطراب العشوائي يتكون من عنصرين هما: اللاكفاءة والخطأ العشوائي،فان متوسط الاضطراب العشوائي لمجموعة من السنوات يعد مقياسا للاكفاءة البنوك عبر كل سنوات الفترة[2].

ثانيا: الطرق اللاّمعلمية Non Parametric Approach

تقوم الطرق اللا معلمية ببناء حدود الكفاءة من خلال استخدام تقنيات البرمجة الخطية DEA، فهي لا تفترض شكلا مسبقا للعلاقة بين المدخلات والمخرجات، لأنها لا تأخذ في الاعتبار مصطلح الخطأ العشوائي "خلافا للأساليب المعلمية[3]"

[1] Benzai Yassine, Mesure De L'Efficience Des Banques Commerciales Algériennes par Les Méthode Paramétriques et Non Paramétrique, OTP. p78.

[2]- عبد الله محمد العبيدان، **تأثير أنشطة البنود خارج الميزانية العمومية في كفاءة البنوك التجارية الكويتية**، مجلة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، العدد1، 2006، ص49.

[3] Berger Allen.N, Humphrey David. B, Efficiency Of Financial Institutions: International Survey and Directions For Future Research, The Wharton Financial Institutions Center, University of Pennsyivanis, 1997, 97-05, p 05.

مفهوم أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA .

يعرف أسلوب مغلف البيانات DEA على أنّه «طريقة رياضية تستخدم البرمجة الخطية لقياس الكفاءة النسبية لعدد من الوحدات الإدارية من خلال تحديد المزيج الأمثل لمجموعة من مدخلاته ومجموعة مخرجاته وذلك بناءً على لها الأداء الفعلي»[1].

وبطرقة أخرى هي عبارة عن أسلوب يستخدم البرمجة الخطية لإيجاد الكفاءة النسبية التشكلية من وحدات اتخاذ القرار والتي تستعمل مجموعة متعددة من المدخلات والمخرجات، وتقوم هذه الطريقة ببناء نسبة واحدة، وذلك بقسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل مصرف، ويتم مقارنة هذه النسبة مع المصارف الأخرى، وتكون وحدات الكفاءة محصورة بين الصفر والواحد، وسبب تسميت هذا الأسلوب بالتحليل التطويقي يعود إلى كون الوحدات الإدارية ذات الكفاءة تكون في المقدمة وتغلف الوحدات الإدارية غير الكفؤة، وعليه يتم تحليل البيانات التي تغلفها الوحدات الكفؤة[2].

لقد استعملت لأول مرة في القطاع المصرفي من طرف شرمان وقولد(Sherman and Gold) عام 1985، وهي تطبيق لمجموعة من تقنيات البرمجة الخطية، يتم من خلالها تقدير دالة الحدود ومكونات عدم الكفاءة، حيث نجد البنوك الأكثر كفاءة بشكل مباشر في المنحنى الحدودي، وكلما ابتعدنا عن المنحنى الحدودي دل ذلك على وجود ما يسمى بعدم الكفاءة التشغيل لكن هذه الطريقة تأخذ بعين الاعتبار أخطاء القياس أو الآثار العشوائية، ولا تحتاج طريقة تطويق البيانات فرضية التوزيع أو دالة نوعية، ولكن ليست عشوائية مقارنة بطريقة التحليل العشوائي،كما تتضمن تحديد التكلفة المنخفضة لكمية المدخلات باستعمال تقنيات البرمجة الخطية ، ولقد أثبت بانكر وأخرون س 1984 بأن قياس الكفاءة المحددة في أعمال شارنز(Charnes) سنة 1978 يمكن تقسيمها الى قسمين الكفاءة الفنية وكفاءة

[1]- محمد شامل بهاء الدين مصطفى فهمي، **قياس الكفاءة النسبية لجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية**، مجلة جامعة أمّ القرى للعلوم لتربوية والنفسية، المجلد الأول، العدد 01، المملكة العربية السعودية، جانفي2009، ص257.

[2]- علي عبد الحفيظ الزواوي، إيمان عمر السريتي، **أثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية** الليبي، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 06، العد 01، جوان2017، ص61.

الحجم، وبعد التغيرات والتعديلات التي أحدثت على هذه التقنية من طرف ترال وسيفورد(Thrall et Seiford) سنة 1990 وميلار ونولاس(Miller et Noulas) سنة 1996 وسميك(Semmick) سنة 2001، حيث توصلت هذه الدراسات إلى أنّ طريقة التحليل بتطويق البيانات تحدد المشاهدات بطريقة تبين الحدود، فالبنوك التي تكون على هذه الحدود تكون بنوك كفئة والتي تكون داخل هذه الحدود تكون غير كفئة، ولا تعني بالضرورة أن تكون البنوك كفئة إذا كانت تقوم بإنتاج أعلى مستوى من المخرجات من خلال مستوى معين من المدخلات ولكن تعني الأداء الأفضل لإنتاج المخرجات وتشكل مرجع أساسي بالنسبة للبنوك الأخرى.

القد ظهرت نماذج عديدة لإيجاد مؤشرات الكفاءة باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات، ومن أبرزها نموذج عوائد الحجم الثابتة ونموذج عوائد الحجم المتغيرة، وفي كلا النموذجين يمكن إيجاد الكفاءة إما من جانب المدخلات وتسمى نماذج التوجه الداخلي، أو من جانب المخرجات وتسمى نماذج التوجه الخارجي، ويمكن تصنيف أربع نماذج أساسية لأسلوب DEA وهي نموذج(CCR) ونموذج(BCC) النموذج اللوغاريتمي النموذج التجميعي[1].

[1]- غسان قاسم داود اللامي، لمعان عباس محمد جواد، **تطبيق أسلوب تحليل تطويق البيانات DEA: دراسة حالة في مكاتب المفتشين العموميين**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 103، جمعة بغداد، العراق، 2015 ، ص101.

خلاصة الفصل الأول:

لقد أشارت التطورات في مجال الصناعة البنكية بوضوح إلى أن جميع البنوك وحتّى الناجحة التي تمتلك رأس مال كبير معرضة للفشل الذي قد ينجم عن عدة مشاكل ومن بينها السوق أو الجانب التنظيمي، ممّا يجعل هذه البنوك تحاول البحث عن طرق مختلفة لزيادة رأس مالها، فقد يسعى بنك ضعيف ذو رأس مال غير كاف للاندماج مع بنك قوي يتمتع باحتياطي رأس مال إضافي.

تضمن هذا الفصل الاندماج المصرفي والكفاءة البنكية، أنّ عمليات الاندماج المصرفي التي تتم ضمن ضوابط وشروط محددة تسمح للبنوك أيضا بالاستفادة من الفرص التجارية الجديدة التي تنشأ عن التغيرات في البيئة التنظيمية والتكنولوجية، وهذا بناء على نتائج الاندماج التي قد تؤدي إلى تغييرات في الكفاءة وقوة السوق، من خلال إدارة أفضل للموارد و كفاءة فنية أعلى بالاعتماد على أفضل الممارسات عن طريق خفض المدخلات و/أو زيادة الإنتاج، بالإضافة إلى اختيار أفضل مزيج من المتغيرات.

ثم تطرقنا للكفاءة الكفاءة المصرفية فإنها لا تختلف عن الكفاءة في المؤسسة الاقتصادية، خاصة من حيث المبدأ والمتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، إلا انه يبرز الاختلاف عند قياس الكفاءة في البنوك عن الكفاءة في المؤسسة الاقتصادية، نتيجة اختلاف طبيعة نشاط البنوك وصعوبة تحديد متغيراتها.

وقد سعت معظم الدراسات والأبحاث لقياس الكفاءة المصرفية وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأساليب سواء الكلاسيكية المتمثلة في أدوات التحليل المالي إلا انه يعاب عليها إهمال أهمية المتغيّرات ونضرتها ضيقة وليست بعيدة المدى، ولهذا تم الاستعانة بدراسة تطور متغيّرات كفاءة البنوك قبل وبعد الاندماج.

الفصل الثّاني:

دراسة حالة البنوك العربية

تمهيد:

تشهد البنوك العربية كغيرها من منظمات الأعمال بعض النقائص والتحديات والمتغيرات الكثيرة التي تحيط بنشاطها وهو الأمر الذي يستوجب عليها إحداث تكتلات وتحالفات ما بينها، أي تبني ما يسمح بالاندماج المصرفي، هذا الأخير يعتبر من المتغيرات التي تزايدت أهميتها في ظل اتجاه المصارف نحو العولمة وما تمخض عنها من منافسة شرسة وكذا تزايد أهمية الكيانات المصرفية الكبيرة التي لها القدرة على العمل في ظل ما تفرضه الضغوط التنافسية العالمية كما أن الاندماج المصرفي جاء كضرورة لمسايرة الاتجاهات العالمية في ما يتعلق بتوحيد المعايير المصرفية، والمصارف العربية التي قد تمتلك بعض مقومات التنافسية التي تمكنها من مزاولة نشاطها في ظل البيئة العالمية يستوجب عليها الأمر حذو منحنى مثيلاتها التي تبنت اندماجات مصرفية وذلك للاستفادة من بعض المزايا التي يتيحها الاندماج المصرفي.

يهتم هذا الفصل بتحديد الخطوات الأولية للدراسة التطبيقية من خلال مبحثين إذ يتضمن المبحث الأول بعض التجارب عن الإندماج البنكي، بينما يعرض المبحث الثاني منهجية الدراسة من حيث إجراءاتها و أدواتها المستخدمة والبرامج الإحصائية التي تسمح بذلك، قاعدة بيانات الدراسة و ذلك من خلال ضبط عينة البنوك محل الدراسة ومتغيراتها ، وكذا التحليل الإحصائي الوصفي الذي يكشف مختلف التغيرات التي طرأت عليها قبل و بعد الاندماج.

المبحث الأول: تجارب الإندماج البنكي

إن استخدام التقنيات الحديثة والتوسع في تقديم الخدمات البنكية والدخول في أسواق دولية حديثة يتطلب بنوكا ذات أحجام كبير، لهذا شهدت الساحة البنكية موجة إندماجات واسعة سواء على المستوى المحلي أو خارج حدود الدولة بينها وبين بنوك أجنبية وهذا لمواكبة والتصدي للتطورات الاقتصادية العالمية، وسنقوم في هذا المطلب بذكر مجموعة من تجارب الإندماج البنكي.

المطلب الأول: تجارب الإندماج البنكي في الدول المتقدمة

أولاً: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

إن التجربة الأمريكية في مجال الإندماج البنكي هي الرائدة عالميا، فالموجة الأولى حصلت على ساحتها الاقتصادية ثم إنتقلت إلى الإتحاد الأوروبي واليابان وهذا راجع إلى النظرة الأمريكية للعولمة التي ترتكز على أهمية وجود سوق عالمية مشروطة بتعميم نظام التبادل الحر[1].

فلقد بلغ نصيب الولايات المتحدة الأمريكية وحدها من قيمة الإندماج البنكي حوالي 5 آلاف عملية إندماج مما أدى إلى انخفاض عدد الوحدات البنكية الأمريكية إلى09 آلاف مؤسسة بنكية سنة 1992 ، ثمّ إلى 08 آلاف بنك سنة 2001 بعد أن كانت 13 ألف مؤسسة بنكية سنة1982.

ومن أهم عمليات الإندماج البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية نذكر:

إندماج Bank One مع First Chicago في صفقة إندماج بلغت قيمتها 30 بليون دولار في أفريل 1998 لينتج Bank One .

إندماج Bank Of America مع Nations Bank في 13 جوان 1998 ، في صفقة بلغت 69.6 مليار دولار لينتج Bank Of America .

---

[1]- حوحو سعاد، **واقع الإندماج المصرفي في الدول العربية، أبحاث اقتصادية وإدارية**، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2012 ، العدد11، ص133.

إندماج بين كل من Chase Manhatten مع Chemical Bank سنة 1995 لينتج بنك Chase Manhatten، الذي إندمج بدوره في سنة 2000 -2001 مع كل من Jp Mogan وFleming Robert لينتج عن تلك العملية بنك Jp Morgan Chase Etco .

ثانيًا: تجربة الإتحاد الأوروبي

الحكومات نظرا لدوره الفعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية فكان دافعا لدعم وتشجيع الإندماجات البنكية لتطوير وزيادة القدرة التنافسية، ففي الأعوام القليلة الماضية كان نصيب الإتحاد الأوروبي من الإندماجات البنكية 700 مليار دولار، والملاحظ أن عمليات الإندماج البنكي في أوروبا في تزايد مستمر وهذا بدافع تحقيق وفورات الحجم والنمو وزيادة الإنتاج أو أعقاب الأزمات الإقتصادية العالمية، ومن هذا فإن الإندماجات لا تتم فقط بين البنوك الصغيرة والكبيرة بل تشمل كذلك البنوك فيما بينهما، ومن أهم عمليات الإندماج البنكي التي حدثت بين البنوك داخل أوروبا نجد:

أ-فرنسا:

تراجع عدد البنوك من 801 بنكا سنة 1990 إلى 626 بنكا سنة 1994، ليصبح حوالي 30 بنكا سنة 2007 ، ويعتمد أسلوب الإندماج في فرنسا على أسلوب الاستحواذ بحيث تقوم البنوك الكبيرة بم زحمة البنوك الصغيرة وتقليص حصتها في السوق البنكي إلى أدنى الحدود الممكنة، وذلك من خلال تقديم خدمات أفضل للعملاء بتلك البنوك وإغرائهم بفوائد عالية وأسعار خصم مشجعة مما يؤدي بالبنوك الصغيرة إلى الاستسلام والدخول في عمليات الاندماج.

الجدول رقم(2-1) يوضح عمليات الإندماج التي حدثت في فرنسا لمدة 02 سنوات خلال الفترة (1999-2008).

السنوات	عدد العمليات الإندماج	عدد البنوك المندمجة
1999	19	90
2000	32	70
2001	28	63
2002	32	69
2003	24	51
2004	24	56
2005	24	52
2006	21	52
2007	24	52
2008	21	49

المصدر: حوحو سعاد، **خوصصة البنوك العمومية واندماجهما وأثرهما على الاقتصاد دراسة إستشرافية لحالة الجزائر** ، مرجع سبق ذكره، ص139.

ب- تجربة سويسرا:

من أهم الإندماجات التي حدثت في سويسرا هو الإندماج الذي حدث بين Union Bank Of Switzerland وبنك Swiss Bank Corporationk، وهما من أكبر البنوك السويسرية وذلك في ديسمبر 1997 ، ومن ثم تكوين على إثره بنك جديد باسم United Bank Of Switzerland ليصبح خامس بنك في العالم بأصول تزيد عن 600 بليون دولار أمريكي.

ت-تجربة إيطاليا:

في سنة 1999 تمّ الإندماج بين بنك Uni Credito وبنك Credito Italiano ليصبح البنك الجديد أكبر

بنك إيطالي من حيث الإنتشار 2700 فرع وثاني بنك من حيث ودائع العملاء، وبعدها قام بنك Uni Credito بشراء Hypo Vereinh Bank الألماني في صفقة بلغت قيمتها نحو 20 مليار يورو أدت إلى ولادة تاسع أكبر بنك أوروبي.

ثالثًا: تجربة الصين

بتاريخ 24 أفريل 2012 تم إندماج كل من بنك جيلي وبنك فولفو، وقد وصف رئيس مجلس دولة الصين هذا الإندماج بأنّه مثال للنجاح لكلا البنكين المندمجين.

رابعًا: تجربة اليابان

شهدت اليابان عددا كبيرا من حركات الإندماج بين البنوك خاصة في النصف الثاني من التسعينات، وذلك بهدف إعادة هيكلة البنوك واستعادة قدرتها على المنافسة وقد ترتب على تلك الإندماجات تخفيض عدد البنوك التجارية الرئيسية من 11 بنكا إلى 5 فقط، ومن أهم الإندماجات اليابانية[1] .

المطلب الثاني:تجارب الإندماج في دول العربية

إن عملية الإندماج في القطاع البنكي العربي لم تكن تشكل ظاهرة تلفت النظر، فعلى الرغم من حدوث بعض عمليات الإندماج في الماضي فمعظمها تم بطريقة إجبارية و لم يتم الاقتناع بفوائد عمليات الإندماج البنكي[2].

[1]- محمود أحمد التوني، **الاندماج المصرفي - النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار**، مرجع سبق ذكره، ص ص : 164-165.

[2]- أحمد سليمان خصاونه، **المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل تحديات العولمة وإستراتيجية مواجهتها**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008، ص212.

الجدول رقم (2-2): يبين حالات الإندماج البنكي في الدول العربية خلال الفترة الممتدة من(1993-2007)

سنوات الإندماج	الدولة	عدد حالات	الإندماج	البنك المندمج
1993-1999	لبنان	01حالة	إندماج بنكي	عدة بنوك
1998	الأردن	حالة واحدة	الشركة الأردنية للاستثمارات المالية	بنك فيلاديلفيا للاستثمار
1994	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الأهلي العماني	بنك مسقط
1998	سلطنة عمان	حالة واحدة	بنك عمان	بنك عمان
1998	تونس	حالة واحدة	بنك تونس، الإمارات للاستثمار	الإتحاد الدولي للبنوك
1998	المغرب	حالة واحدة	البنك الشعبي المركزي	مجموعة البنوك الشعبية
1999	السعودية	حالة واحدة	البنك السعودي المتحد	البنك السعودي الأمريكي
2003	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الوطني العماني	بنك مسقط
2007	الإمارات المتحدة	حالة واحدة	البنك الإماراتي الدولي	البنك الدولي لدبي

المصدر: قراش عمر، **متطلبات إرساء الإندماج المصرفي في الجزائر مع الإشارة إلى تجارب دولية،(** مذكرة منشورة**)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص**:** نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2013،ص95.

المطلب الثالث: موقف البنوك في الجزائر من الإندماج البنكي

إن طبيعة النظام والتشريع البنكي في الجزائر لم يسمح بقيام عمليات الإندماج سواء بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية، حيث أن التشريع كان يسمح فقط للأجانب تملك 49% فقط من أسهم البنوك الجزائرية، وهو ما أعتبر عائقا أمام المستثمرين الأجانب، ليتخذ قرار من طرف وزارة المالية سنة 2005 والقاضي بالسماح للبنوك الأجنبية تملك أكثر من51 من رأسمال البنوك الجزائرية المقترحة للخوصصة والشراكة وهي: القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك التنمية المحليةBDL، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، كان من شأنه أن يساهم في انطلاق عمليات الإندماج البنكي في الجزائر سواء تعلق الأمر في شكل خوصصة جزئية أو شراكة مع بنوك أجنبية أو في مابين البنوك الجزائرية[1].

إن وجود بنوك العمومية وبنوك الخاصة في الجزائر، خاصة هذه الأخيرة من شأنه يمكن أن يحدث فيها إندماج على غرار باقي الدول، الهدف منه زيادة المنافسة والقيام بأعمال البنوك الشاملة.

وتتميز البنوك العمومية بأنها تسيطر على تمويل الاقتصاد الوطني، حيث تتحصل على90% من الموارد وتقدم 95% من القروض، بينما البنوك الخاصة حصصها في السوق ضعيفة وذلك للأسباب التالية:

- إنشاء البنوك الخاصة جاء متأخرا.
- تتميز البنوك العمومية بأنها توجه أعمالها بصفة أكبر نحو العمليات التي تتميز بالمضاربة والمردودية السريعة (تمويل الواردات) .
- هناك تمايز بين البنوك العمومية الخاصة والبنوك الأجنبية الخاصة فيما يخص بالسوق النقدية، بحيث لا يسمح للأولى بالدخول إلى هذه السوق بعكس الثانية.

[1]- بولعرج سهيلة، **آثار العولمة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر 2012** ،(منشورة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص :نقود بنوك ومالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2016، ص240.

- نلاحظ أن بعض البنوك الخاصة قد تم سحب الاعتماد منها وهذا سوف يؤدي إلى سحب ثقة المتعاملين الاقتصاديين وطنيين كانوا أم أجانب من بقية البنوك الأخرى، لاسيما منها البنوك الفرنسية التي تتعامل مع السوق الجزائرية في مجال التجارة الخارجية والتحويلات المالية والتعاملات المختلفة[1].

من هنا يظهر التمييز بين البنوك العمومية من جهة والبنوك الخاصة من جهة أخرى، وعلى أهمية الدور الإشرافي الذي يمكن أن تقوم به الحكومة والبنك المركزي(بنك الجزائر) في وضع السياسات والشروط المنافسة للقيام بعملية الإندماج وخاصة من خلال البنوك الخاصة لكن من الضروري على البنوك الجزائرية أن تتبنى سياسة الإندماج البنكي وأن تولي لها أهمية كبيرة في مواجهة التحديات، خصوصا مع سعي الجزائر إلى الانضمام إلى إتفاقية تحرير تجارة الخدمات البنكية.

توجد العديد من الدوافع التي تصبح مبررات للبنوك الجزائرية في عملية إحداث إندماج بنكي نوجزها فيما يلي:

– صغر حجم البنوك العمومية القائمة وتواضع هياكلها التمويلية وحجم أعمالها وهو ما يعني ضعف قدرتها التنافسية عند مقارنتها بالبنوك الأجنبية.

– الحاجة إلى قيام البنوك الجزائرية بدور أكبر على الساحة الوطنية والإقليمية خاصة في ظل الإصلاحات المالية والبنكية، وكذا تفعيل دور النظام المصرفي في تمويل التنمية في الجزائر.

– التنويع في الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك الجزائرية بهدف تحقيق مستوى من الربحية والعمل على استقرارها، وهذا الأمر يستدعي إلى الإندماج مع بنوك متقدمة حتى تستفيد من تجربة هذه الأخيرة في إنتاج وتقديم الخدمات البنكية إلى عملائها.

– المساهمة في دعم السوق المالي وتنشيطه وذلك بالقيام بأعمال الوساطة المالية والترويج للمشروعات والإشراف على إدارة صناديق الاستثمار التي من شأنها أن تعمل على تحسين وضع السوق المالي في الجزائر.

2- بوزعرور عمار، دراوسي مسعود، **الإندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية حالة الجزائر**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية دوافع وتحديات ، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004،ص 144-145.

– خلق وحدات بنكية قوية وفاعلة التي من شأنها أن تساهم في تطوير القطاع البنكي وتحسين إنتاجيته وتخفيض تكاليف الوساطة فيه.

– ضعف رأس مال البنوك الجزائرية وعدم مواكبتها للمعايير العالمية وهذا الأمر يستدعي من البنوك الجزائرية التكتل والتحالف حتى تعظم رأس مالها، وتضمن لنفسها البقاء والاستمرارية وهذا بالنظر إلى دور وأهمية عنصر رأس المال في البنوك.

– الحاجة إلى توسيع نطاق العمل البنكي إما على المستوى الوطني وذلك حتى تتحسن الخدمات البنكية التي تقدمها هذه البنوك لتحقيق جودة الخدمات البنكية، أو على المستوى الإقليمي لتحسين مجمل الخدمات نتيجة لاندماج الخبرات الإدارية والبنكية بين الوحدات المندمجة وتطوير أداء العنصر البشري لهذه البنوك.

– عدم قدرة البنوك الجزائرية منفردة على منافسة البنوك الأجنبية.

المبحث الثاني : منهجية الدراسة وقاعدة البيانات المستخدمة في الدراسة.

تتمثل أهمية تحديد منهجية الدراسة في تحديد الإجراءات الأساسية المتبعة للبنوك العربية المندمجة وغير مندمجة عينة الدراسة، وتحليل النتائج الاختبار فرضيات الدراسة والإجابة على إشكالياتها.

المطلب الأول: الإجراءات والأدوات الكمية المستخدمة في الدراسة.

الفرع الأول: إجراءات الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، قمنا بقياس تغيرات البنوك العربية المندمجة وغير المندمجة محل الدراسة ومقارنتها، للتأكد من مدى تأثير الاندماج على كفاءة البنوك.

الفرع الثاني: الأدوات الكمية المستخدمة في الدراسة.

1/-الأدوات الكمية:

إن قياس كفاءة الاندماج البنكي يستند على مجموعة من الأدوات الكمية التي تساعد في الإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار فرضياتها على نحو أفضل، من خلال استعمال أسلوب المقارنات الإحصائية.

2/- البرامج الإحصائية:

أ- برنامج (**SPSS21**): هو برنامج استمد اختصاره من العبارة (For Social Statistical Package Sciences) ويعني معالجة الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، حيث يعتبر هذا البرنامج الأكثر استخداما لتحليل المعلومات الإحصائية في مجال العلوم الاجتماعية

ب- برنامج (Excel): و هو برنامج ضمن حزمة Office يستخدم لمعالجة وتخزين العمليات الحسابية بشكل آلي

المطلب الثاني: عينة البنوك المستخدمة في النموذج ومتغيرات الدراسة.

تتمثل قاعدة البيانات التي أسندت إليها الدراسة التطبيقية في عينة البنوك ومتغيرات النموذج و التي سنقوم بتوضيحها على النحو التالي:

الفرع الأول: عينة البنوك المستخدمة في النموذج.

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من البنوك العربية التي تنشط ضمن القطاعات البنكية العربية، والمكونة من عشرة (10) بنك، حيث تنقسم المجموعة الأساسية إلى مجموعتين فرعيتين إذ تتضمن المجموعة الفرعية الأولى البنوك التي قامت بعمليات اندماج و المقدرة خمسة (5) بنوك ، في حين تتضمن المجموعة الفرعية الثانية خمسة (5) بنوك تستخدم لمقارنة نسب كفاءتها مع تلك التي قامت بعمليات اندماج خلال فترة الدراسة المقدرة بستة (06) سنوات مقسمة إلى ثلاث (03) سنوات قبل الاندماج من 2001 إلى 2003 و ثلاث سنوات (03) بعد الاندماج من 2010 إلى 2012، و يعود سبب اختيار هذه الفترة إلى جملة من الأسباب أهمها:

- خصائص القطاعات المصرفية العربية التي لم تعرف عمليات اندماج كثيرة على غرار نظيرتها الأوروبية و الأمريكية و دول جنوب شرق آسيا، إذ أن معظمها كان خلال فترات متقطعة خلال السنوات الأخيرة نتيجة التطورات الاقتصادية العالمية و لعل أهمها الانفتاح على العالم الخارجي مما تمخض عنه دخول بنوك عالمية للمنطقة و اشتداد المنافسة بينها، في وقت عرفت فيه هذه الدول صدمات اقتصادية نتيجة تدهور أسعار البترول مما جعلها تدخل في مرحلة جديدة تعرف بمرحلة ما بعد النفط معتمدة خلالها بشكل كبير على قطاعاتها البنكية للخروج من هذه الأزمة.

- الصعوبات المتعلقة بجمع المعلومات والتي تعتبر خاصية مشتركة لدى جميع الدول العربية التي لا زالت غير قادرة على وضع قاعدة بيانات خاصة بقطاعاتها البنكية على غرار بقية الدول، ففي ظل عدم تماثل المعلومات واكتفاء معظم مواقع البنوك العربية بنشر البيانات المالية للسنوات القليلة الماضية فقط وعدم تحديثها من خلال عرض مختلف التطورات التي عرفتها هذه البنوك من اندماجات وتغيير أسمائها...، قمنا بالاعتماد على قاعدة بياناتBank Scope

المتوفرة لدينا خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (2-3): يوضح عينة البنوك التي قامت بعمليات اندماج خلال فترة الدراسة

البلد	سنة التأسيس	اسم البنك	الرمز	سنة الاندماج
الأردن	1955	البنك الأهلي الأردني	JAB	2005
الإمارات	1983	بنك الاتحاد الوطني	UNB	2005
البحرين	1971	بنك البحرين و الكويت	BBK	2008
السعودية	1980	مجموعة سامبا المالية	SFG	2008
مصر	1964	البنك العربي الإفريقي الدولي	AAIB	2005

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البيانات المتوفرة لدى قاعدة بيانات Bank Scope

الجدول رقم (2-4) :عينة البنوك التي لم تقم بعمليات اندماج خلال فترة الدراسة.

البلد	سنة التأسيس	اسم البنك	الرمز
الأردن	1974	بنك الإسكان للتجارة و التمويل الأردن	FHBTJ
الإمارات	1968	بنك أبوظبي الوطني	NBA
الإمارات	1974	بنك الإسكان للتجارة و التمويل الإمارات	FHBTE
البحرين	1980	الشركة العربية المصرفية	CAB
البحرين	1957	البنك الوطني البحرين	NBB

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البيانات المتوفرة لدى قاعدة بيانات Bank Scope

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة.

بيانات الدراسة:

إن المشاكل المتكررة التي تواجهها الدراسات التي استخدمت أسلوب المقارنات الإحصائية للقياس كفاءة البنوك و المتعلقة بمدى توافر البيانات خلال الفترة الزمنية المناسبة، جعلنا نتأقلم معها و نعمل على التقليل من حدها من خلال اختيار المتغيرات الأكثر استخداما و اتفاقا عليها من قبل الباحثين سابقا على غرار (Avkiran 2004) و (Kao and Liu 2004) وكذا (SaidGattoufi et al 2009) لنهج الوساطة كما يلي:

الجدول رقم (2-5): متغيرات الدراسة

المتغيرات	التعريف	الترميز
مصروفات الفوائد Interest Expense	مصروفات الودائع والأموال المقترضة الأخرى	X1
مصروفات من غير الفوائد Non Interest Expense	نفقات تحويل الودائع إلى قروض بما في ذلك رسوم الخدمات والعمولات و مصاريف الإدارة العامة والمرتبات	X2
إيرادات الفوائد Interest Income	فوائد القروض والفوائد الأخرى كالفوائد على الأوراق الحكومية	X3
الإيرادات من غير الفوائد Non Interest Income	رسوم الخدمة على القروض والعمولات والعمولات والإيرادات التشغيلية الأخرى	X4

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على(Avkiran, 2004) و(Liu Kao and 2004) وكذا Said Gattoufi et al (2009)

الفرع الثالث: درجة الارتباط بين المتغيرات

إن تحديد متغيرات النموذج لابد أن يكون على أساس وجود ارتباط بينها تحت فرضية الزيادة في أحد المتغيرات يترتب عنه التغير في مخرج واحد أو أكثر، و بالتالي فإنه كان لزاما علينا التحقق من مدى حسن اختيار المتغيرات التي تعبر بصدق عن نشاط البنوك عن طريق القيام باختبار Pearson للارتباط باستخدام برنامج SPSS للحزم الإحصائية، بحيث كلما زاد الارتباط بين المتغيرات كان ذلك مؤشر جيد عن صلابة النموذج.

ويتضمن الجدول (2-6) نتائج الارتباط بين المتغيرات بشكل زوجي الناتج عن اختبار Pearson للارتباط على النحو التالي:

المتغيرات	قيمة معامل الإرتباط	المعنوية	القرار
X3-X1	0.885	0.000	معنوي
X4-X1	0.586	0.000	معنوي
X3-X2	0.840	0.000	معنوي
X4-X2	0.816	0.000	معنوي

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral)

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.21

الجدول أعلاه يوضح أن هناك ارتباط فاق 50% ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 1% بين كافة المتغيرات، حيث أظهرت النتائج ارتباط قوي بلغ حوالي 88% بين مصروفات الفوائد وإيراداتها و58% مع الإيرادات من غير الفوائد، كما أظهرت النتائج كذلك ارتباط قوي بلغ 84% و81.6% بين المصروفات من غير الفوائد و إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد على الترتيب، وهو ما يعتبر منطقي جدا و يظهر أن هناك ارتباط بين متغيرات الدراسة ، مما سيسمح بمواصلة إجراءات الدراسة التطبيقية دون إقصاء أي من المتغيرات.

المطلب الثالث: دراسة تطور متغيرات البنوك قبل و بعد الإندماج

الفرع الأول: دراسة البنوك حسب x1: مصروفات الفوائد

الجدول رقم (2-7): تطور متغير x1 للبنوك قبل وبعد الإندماج

الوحدات النقدية بالمليون دولار أمريكي

البنك	قبل الإندماج	بعد الإندماج	النسبة %
JAB الأردن 2005	56.28	73.18	30.02
UNB الإمارات 2005	94.52	402.95	326.31
BBK البحرين 2008	77.45	90.61	17
SFG السعودية 2008	353.53	143.91	-59.29
AAIB مصر 2005	7.86	49.19	525.44
FHBTJ الأردن	53.19	131.63	147.47
NBA الإمارات	236.85	598.77	152.80
CAB البحرين	1883.33	1182.67	-37.20
FHBTE الإمارات	19.59	26.84	37
NBB البحرين	47.71	42.36	-11.21

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البيانات المالية للبنوك المنشورة على مستوى قاعدة بياناتBank Scope

يعرض الجدول رقم (2-6) الإحصاءات الوصفية لتغير X1 مصاريف الفوائد على مستوى كل بنك قبل وبعد الاندماج، وهدا لمعرفة مستويات التغير في مصاريف الفوائد نتيجة هذه العملية.

نلاحظ ارتفاعا فاق الأضعاف في متوسط مصاريف الفوائد بعد عملية الاندماج لعدد كبير من البنوك باستثناء بنك

السعودية الذي شهد انخفاضا أكثر من النصف في متوسط مصاريف الفوائد بعد الاندماج حيث انخفض متوسط مصاريف الفوائد إلى 143.9 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج بعدما كان بمتوسط 353.53 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج. وعليه يمكن الحكم أن بنك السعودية تفوق على البنوك الأخرى من حيث تدني مصاريف الفوائد.

الفرع الثاني:دراسة البنوك حسب X2 مصروفات من غير الفوائد

الجدول رقم (2-8): تطور متغير X2 للبنوك قبل وبعد الإندماج

الوحدات النقدية بالمليون دولار أمريكي

البنك	قبل الإندماج	بعد الاندماج	النسبة %
JAB الأردن 2005	41.55	88.72	113.52
UNB الإمارات 2005	58.69	202.58	245.16
BBK البحرين 2008	53.32	126.40	137.05
SFG السعودية 2008	310.62	526.97	69.65
AAIB مصر 2005	4.65	14.34	208.38
FHBTJ الأردن	63.09	175.51	178.18
NBA الإمارات	104	698.85	571.97
CAB البحرين	58.95	615.52	944.13
FHBTE الإمارات	13.75	41.64	202.83
NBB البحرين	38.42	70.00	82.16

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البيانات المالية للبنوك المنشورة على مستوى قاعدة بيانات Bank Scope.

يمثل الجدول رقم (7-2) الإحصاءات الوصفية لمتغير **X2** مصاريف من غير الفوائد على مستوى كل بنك قبل وبعد عملية الاندماج وهذا لمعرفة مستوى تغير مصروفات من غير الفوائد، فمن خلال المقارنة بين هذه النتائج نلاحظ أن هناك ارتفاع بالأضعاف في متوسط مصاريف من غير الفوائد لكافة البنوك سواء المندمجة و غير المندمجة في الفترة الثانية(بعد الاندماج) مقارنة بالفترة الأولى(قبل الاندماج) ،نلاحظ أن هناك تفاوت في نتائج التحليل الوصفي الذي يظهر تفوق بنك السعودية على البنوك الأخرى بعد الاندماج من حيث متوسط مصاريف من غير الفوائد. إذ شهد ارتفاع فاق النصف بمتوسط المصاريف من غير الفوائد إلى 526.97 مليون دولار أمريكي بعدما كان متوسطها قبل عملية الاندماج 310.62 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج بعد عملية الاندماج و الذي يرتبط بشكل كبير بالمصاريف الإدارية والمرتبات ومصاريف تحويل الودائع إلى قروض.

الفرع الثالث:دراسة البنوك حسب X3 إيرادات الفوائد

الجدول رقم (2-9): تطور متغير X3 للبنوك قبل وبعد الإندماج

الوحدات النقدية بالمليون دولار أمريكي

البنك	قبل الإندماج	بعد الاندماج	النتيجة %
JAB الأردن 2005	94.22	183.18	94.41
UNB الإمارات 2005	71.86	904.44	1158.61
BBK البحرين 2008	168.85	247.10	46.34
SFG السعودية 2008	1003.59	1309.99	30.53
AAIB مصر 2005	12.78	80.11	526.83
FHBTJ الأردن	132.34	474.13	258.26
NBA الإمارات	436.41	2156.25	394.08
CAB البحرين	351.22	1746.96	397.39
FHBTE الإمارات	43.84	125.34	185.90
NBB البحرين	114.56	188.07	64.16

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البيانات المالية للبنوك المنشورة على مستوى قاعدة بياناتBank Scope.

أظهرت نتائج **الجدول رقم (2-8)** ملخصا لإحصائيات وصفية لمتغيرات البنوك المندمجة و الغير المندمجة فمن خلال المقارنة بين هذه النتائج نلاحظ أن هناك ارتفاع في متوسط إيرادات الفوائد لكافة البنوك، باستثناء بنك الإمارات الذي أظهر تفوق على البنوك الأخرى من حيث الارتفاع بـ إحدى عشر ضعفا ليصبح بمتوسط 904.44 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج بعدما كان بمتوسط 71.86 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج ويعتبر هذا المؤشر

الإحصائي إيجابي.

الفرع الرابع: دراسة البنوك حسب X4 إيرادات من غير الفوائد

الجدول (2-10): تطور متغير X4 للبنوك قبل وبعد الإندماج

الوحدات النقدية بالمليون دولار أمريكي

البنك	قبل الإندماج	بعد الاندماج	النتيجة %
JAB الأردن 2005	26.00	45.95	76.73
UNB الإمارات 2005	49.64	145.28	192.66
BBK البحرين 2008	56.48	103.76	83.71
SFG السعودية 2008	383.03	381.33	-0.44
AAIB مصر 2005	3.90	13.40	243.58
FHBTJ الأردن	33.19	121.22	265.23
NBA الإمارات	104.50	596.93	471.22
CAB البحرين	56.28	412.66	633.22
FHBTE الإمارات	15.18	62.56	312.12
NBB البحرين	25.79	54.99	113.22

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البيانات المالية للبنوك المنشورة على مستوى قاعدة بياناتBank Scope.

يعرض الجدول رقم (2-9) الإحصاءات الوصفية لتغير X4 الإيرادات من غير الفوائد على مستوى كل بنك قبل وبعد الاندماج، وهذا لمعرفة مستويات التغير في الإيرادات من غير الفوائد نتيجة هذه العملية، نلاحظ ارتفاع في متوسط الإيرادات من غير الفوائد لكل البنوك بعد الاندماج مع تفوق لبنك البحرين بستة أضعاف، على عكس بنك

السعودية الذي شهد تدني في متوسط الإيرادات من غير الفوائد بعد عملية الاندماج.

الجدول رقم (2-11): أهم التغيرات التي شهدتها متغيرات البنوك المندمجة والغير مندمجة بعد الاندماج

المتغيرات / البنك	X1	X2	X3	X4
JAB الأردن	ارتفاع محدود	ارتفعت بحوالي الضعف	ارتفعت بحوالي الضعف	ارتفاع فاق النصف
UNB الإمارات	ارتفاع فاق الثلاث أضعاف	ارتفاع فاق الضعفين	ارتفعت بإحدى عشر مرة	ارتفاع فاق الضعف
BBK البحرين	ارتفاع طفيف	ارتفاع فاق النصف	ارتفعت بحوالي الضعف	ارتفعت بحوالي الضعف
SFG السعودية	انخفاض أكثر من الضعفين	ارتفاع أكثر من النصف	ارتفاع طفيف	انخفاض طفيف
AAIB مصر	ارتفاع فاق الخمس أضعاف	ارتفاع فاق الثلاث أضعاف	ارتفاع فاق الخمس أضعاف	ارتفاع فاق الضعفين
FHBTJ الأردن	ارتفاع فاق الضعف	ارتفاع فاق الضعف	ارتفاع فاق الضعفين	ارتفاع فاق الضعفين
NBA الإمارات	ارتفاع فاق الضعف	ارتفاع فاق الخمس أضعاف	ارتفاع فاق الثلاث أضعاف	ارتفاع فاق الضعفين
CAB البحرين	انخفاض طفيف	ارتفاع فاق تسع أضعاف	ارتفاع فاق الثلاث أضعاف	ارتفاع فاق الخمس أضعاف
FHBTEالإمارات	ارتفاع طفيف	ارتفاع فاق الضعفين	ارتفعت بحوالي الضعف	ارتفاع فاق ست أضعاف
NBB البحرين	انخفاض طفيف	ارتفاع فاق النصف	ارتفاع فاق النصف	ارتفعت بحوالي الضعف

خلاصة:

بعد تخصيصنا هذا الفصل لتحديد المنهجية والمستخدمة في الدراسة من خلال إجراءاتها والمقارنة الإحصائية، زيادة على عينة البنوك محل الدراسة وكذا قيم المصروفات والإيرادات التي تشكل متغيرات الدراسة، انتقلنا لإجراء تحليل إحصائي وصفي لتسليط الضوء على مختلف التغيرات التي طرأت على مصاريف و إيرادات البنوك المندمجة وتلك التي لم تندمج خلال فترات الدراسة

إن التحليل الإحصائي الوصفي للتغيرات التي طرأت على مصروفات و إيرادات البنوك العربية بعد الاندماج وكذا مقارنتها مع البنوك الأخرى غير المندمجة خلال فترتي قبل وبعد الاندماج، أظهر حدوث ارتفاع في مستوى المصروفات معظم البنوك المندمجة بعد الاندماج صاحبه ارتفاع في إيراداتها أيضا، كما اتضح جليا تفوّق البنوك المندمجة أحيانا و تراجعها أحيانا أخرى على حساب البنوك غير المندمجة سواء من حيث تدني مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد أو ارتفاع إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد مما يصعب علينا الحكم بدقة إذا كان اتجاه هذه التغيرات سلبي أو إيجابي رغم أهمية التحليل الإحصائي الوصفي المستخدم لذلك.

الخاتمة العامة

على ضوء ذلك، عرفت عمليات الاندماج البنكي توسعا كبيرًا في أغلب القطاعات المصرفية خلال العقود الأخيرة كحتمية اقتضتها التحولات الاقتصادية العالمية، تمخض عنها إبرام صفقات قياسية من حيث قيمتها وحجم البنوك المشاركة فيها وكذا الناتجة عنها، ويرجع ذلك أساسا إلى العديد من العوامل يتمثل أبرزها في التوجه الكبير نحو العولمة في ظل انخفاض تكاليف التمويل، بالإضافة إلى الأزمات المالية التي جعلت الأسواق المالية العالمية تنشط في بيئة استثمارية متذبذبة يسودها الشك وعدم اليقين، ممّا دفع العديد من البلدان للسعي إلى تطوير قطاعاتها المصرفية وجعلها أكثر قوة ومتانة لمواجهة المنافسة الشرسة المفروضة عليها، وهذا من خلال تشجيع بنوكها على تحسين كفاءتها والبحث عن المزيد من النمو والتوسع الذي يمكن أن يتيح لها تحقيق المزيد من الأرباح وتجنب الهدر في الموارد المتاحة.

إن عملية الاندماج في القطاع المصرفي في الدول العربية لها أهمية كبيرة وذلك من أجل تعزيز قدرتها التنافسية في مواجهة التكتلات المصرفية الأجنبية خاصة بعد أن وافقت الدول العربية على تطبيق معيار كفاية رأس المال المصرفي واستعداد إلى استحقاقات منظمة التجارة العالمية، وتشهد لبنان والسعودية وعمان الأردن وعيا متزايدا للاندماجات، والملاحظة الأساسية على هذه العمليات التي تجري في الدول العربية أنها تتم بين المصارف باختلاف أحجامها بهدف الارتقاء في ترتيبها في مراتب أعلى وأحسن ضمن قائمة المصارف العالمية.

التوصيات:

1. العمل على أن تتم عمليات الاندماج وفق نظم سليمة حتى يستفيد النظام البنكي من آثاره الإيجابية دون السلبية.
2. يجب تسهيل عمليات الاندماج بين البنوك إذا كان ذلك لا يؤثر على المنافسة ولا يؤدي إلى الاحتكار داخل النظام البنكي، لما لهذه العمليات من أثر بالغ في ترقية قدرة البنوك التنافسية ومنه إعطاء قوة وصلابة للنظام البنكي وتنمية اقتصاد الدول العربية.

3. ضرورة خلق المناخ المناسب وبناء الثقة وإيجاد الشفافية في التعامل وتبادل وجهات النظر مابين البنوك نفسها وما بين البنوك والبنك المركزي للدول العربية.

النتائج:

1. البنوك في الدّول العربيّة تُعاني مِن صِغر حجم رُؤوس أموالها، وتواضع هياكلها التّمويليّة وحجم أعمالها ونوعيّة الموارد البشريّة والتّكنولوجيّة.

2. يعترض تطبيق الاندماج البنكي مجموعة من الصعوبات والتحديات على البنوك المندمجة بعد الاندماج وحتى قبل الاندماج، فقبل الاندماج تواجه البنوك مشاكل في اختيار البنك المناسب الذي يمكن الاندماج معه ويحقق هذا الأخير أهدافه، كما أن البنوك ليس لها كامل الإدارة في اتخاذ قرار الاندماج وتنفيذه في أي بلد من جهة وفي المقابل ليس من السهل توصلها لاتفاق يقضي بالاندماج مع بعضها البعض، أما بعد الاندماج فقد تفشل العملية نتيجة لعدم الدراسة والتخطيط الجيد أو لعدم التنفيذ السليم لعملية الإندماج حتى ولو نجحت فقد لا تكون كما خطط لها.

3. تعاني البنوك العربية من صغر حجم رؤوس أموالها بسبب كثرة القيود التنظيمية التي أدت إلى نشأة وحدات بنكية صغيرة الحجم، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة التركيز المصرفي وامتلاك القطاع العام لحصة كبيرة من الجهاز المصرفي العربي وسيطرته على جانب كبير من النشاط فيه، مما أدى إلى ضعف نشاطات الوساطة المالية، وهو ما يجعل من الاندماج البنكي ضرورة حتمية لمواجهة التحديات العالمية ومواكبة التطورات الحاصلة في الساحة البنكية لعالمية

4. تبرز الأدبيات السابقة للاندماج أن واقع كفاءة البنوك العربية في ظل عمليات الاندماج لا يختلف كثيرا عن واقعها في الدول الرائدة في هذا المجال على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، فبينما لم تساهم الموجات الأولى من الاندماجات التي وقعت في الثمانينات بالنسبة للدول الرائدة و التسعينات بالنسبة

للدول العربية سوى في تحسن ضئيل في كفاءة عدد محدود من البنوك، فإن الموجات الأخيرة من الاندماج أدت إلى تحسن كفاءة عدد أكبر من البنوك و بنسب أفضل.

5. حدوث بعض عمليات الاندماج في الدول العربية، لكنها عمليات متواضعة ليست في مستوى الطموحات العربية، حيث يجب أن تكون متسارعة خاصة في ظل التحفيزات التي وضعتها بعض السلطات النقدية العربية لتشجيع هذه العملية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. أحمد سليمان خصاونه، **المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل تحديات العولمة وإستراتيجية مواجهتها**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008.
2. جمعية البنوك في الأردن، **الاندماج المصرفي (المفهوم والأنواع والدوافع والآثار وتجربة اندماج بنك الاستثمار العربي الأردني مع بنك HSBC** سلسلة كراسات الجمعية، كراسة رقم 1، مجلد رقم 6، كنترول للتصميم والإشراف الفني والطباعة، عمان، الأردن، أيار2015.
3. حازم محمد عيسى الوادي، **كفاءة السياسة النقدية في الإسلام**، دار الثقافة، ط 01، 2009.
4. حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لإغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، دار الوراق، ط02، 2011.
5. خضر حسان، **الدمج المصرفي**، المعهد العربي للتخطيط الكويت، المجلد 04، العدد 45 ، 2006.
6. دريد كامل أل شيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة، ط1 ، عمان، 2012.
7. رفعت صدقي النمر :**مقالات وملتقيات في المصارف والاقتصاد**، الدار العربية للعلوم، بيروت - لبنان، ط1، 2000.
8. رمزي صُبحي مُصطفى الجرم، **اندماج البنوك كإحدى آليات التّطوير المصرفي**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.
9. زغيب شهرزاد، بن ديب رشيد، **الاقتصاد الجزئي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
10. شوقي بورقبة ، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة**، دار النفائس لنشر، ط1، الأردن، 2014.
11. طارق طه، **إدارة البنوك ونُظم المعلومات المصرفية**، دار الكتب، الإسكندرية، مصر، 2000.
12. طارق عبد العال حماد :**التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية الإسكندرية -

مصر، 2003 .

13. طارق عبد العال حماد، **الاندماج وخصخصة البنوك**، الطّبعة الأولى، الدّار الجامعية النشر والتوزيع، الإسكندرية، القاهرة، العدد 11، 2001.

14. طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية– تحليل العائد والمخاطرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، ط 1، 2001.

15. عبد الغفار عبد السلام أبو قحف، **"تنظيم إدارة البنوك"**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000.

16. عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، ط 02، الإسكندرية، 1998.

17. عبد الكريم جابر العيساوي، **الاندماج والتملك الاقتصاديات (المصاريف أنموذجا)**، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتجية، الطبعة الأولى، 2007.

18. عبد المطلّب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الطبعة الأولى، الدّار الجامعية النشر والتوزيع، الإسكندرية، القاهرة، العدد 11، 2001.

19. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ط1، عمان، 2011.

20. محسن أحمد الخضيري، **الاندماج المصرفي**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

21. محمود أحمد التوني، **الاندماج المصرفي - النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار**، دار الفجر، القاهرة - مصر، ط1، 2007.

22. مصطفى كامل طايل، **الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية**، دون طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، القاهرة، 2014.

23. نجم عبود نجم، **مدخل إلى إدارة المشروعات**، الوراق للنشر والتوزيع، ط01، الأردن، 2013.

24. هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط02، القاهرة، 2010.

ثانيًا: المذكرات والأطروحات

1. بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005-2006.

2. بولعرج سهيلة، **آثار العولمة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر 2012** ،(منشورة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره في العلوم الاقتصادية، تخصص :نقود بنوك ومالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2016.

3. خالد عبد المصلح عمايرة، **أثر أداء المصارف وهيكل الاوق على الكفاءة المصرفي: دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الأردن 1994-2003**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2005.

4. ساعد إبتسام، **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008.

5. سامر محمد أصبح، **تقدير دالة التكاليف والإنتاج في قطاع الصناعات الغذائية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.

6. شريفة جعدي، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية**، أطروحة دكتوراه، العلوم المالية، دراسات مالية واقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

7. طارق عبد الله المحسين، **أثر الكفاءة على الجهاز المصرفي الأردني : دراسة قياسية (1979-2004)**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2006.

8. فؤاد عبد العزيز عيد، **الاندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية "الضرورات والمحددات"**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم و الإدارية، جامعة الأزهر، 2012.

9. المحسن طارق عبد الله، **آثار الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني: دراسة قياسية 1979-2004**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، 2006.

10. نهاد ناهض فؤاد الهبيل، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين، 2013.

ثالثًا: المجلات

1. بركان زهية، **الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتّخاذ القرار**، مجلّة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة سعد دحلب البليدة، ماي 2005، الدّيوان الوطني للمطبوعات الجزائرية الجامعيّة، العدد 04، 2005.

2. بركان زهية، **الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة سعد دحلب، البليدة، (د.ت)، العدد 02.

3. حوحو سعاد، **واقع الإندماج المصرفي في الدول العربية، أبحاث اقتصادية وإدارية**، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2012 ، العدد11.

4. خليل شماع، **اندماجات وحيازات المصارف**، مجلة الدراسة المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، المجلد 12، العدد3، سبتمبر 2004.

5. سعدون بوكوس، زياد أبو موسى، **أثر الاندماج المصرفي على أداء البنوك (البنك الأردني وبنك الأعمال)**، مجلّة علوم الاقتصاد والتّسيير والتجارة، كلّية العلوم الاقتصاديّة والتجارية وعلوم التّسيير، جامعة الجزائر، 2004، العدد 11.

6. طارق محمود عبد السلام، الدمج **المصرفي دراسة نظرية وتطبيقية على الواقع المصرفي المصري والعربي**، مجلة حقوق حلوان، مجلة دورية علمية نصف سنوية، جامعة حلوان، مصر، 2003.

7. عبد الرحمان الساعاتي، محمود حمدان العصيمي، **تقدير دالة التكاليف للبنوك الإسلامية والتجارية**، مقال منشور في مجلة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، العدد03، 1995.

8. عبد الله محمد العبيدان، **تأثير أنشطة البنود خارج الميزانية العمومية في كفاءة البنوك التجارية الكويتية**، مجلة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، العدد1، 2006.

9. علي عبد الحفيظ الزواوي، إيمان عمر السريتي، **أثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية** الليبي، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 06، العد 01، جوان2017.

10. غسان قاسم داود اللامي، لمعان عباس محمد جواد، **تطبيق أسلوب تحليل تطويق البيانات DEA: دراسة حالة في مكاتب المفتشين العموميين**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 103، جمعة بغداد، العراق، 2015.

11. قنوع نزار وآخرون، **الاندماج المصرفي وضروراته في العالم العربي**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 31، العدد01، 2009.

12. محمد ألجموعي فريشي، فريد بن ختو، **قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA**، مجلة الباحث، العدد 12، قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

13. محمد شامل بهاء الدين مصطفى فهمي، **قياس الكفاءة النسبية لجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية**، مجلة جامعة أمّ القرى للعلوم لتربوية والنفسية، المجلد الأول، العدد 01، المملكة العربية السعودية، جانفي2009.

14. مطاي عبد القادر، **الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 07، جوان 2010.

15. معتصم محمد الدباس، **أثر الاندماج على أداء الشركات وأرباحها**، مجلة الجامعة الإسلامية للدّراسات

الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 02، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن،عمان، يونيو 2012.

رابعًا: الندوات والملتقيات

1. بوزعرور عمار، دراوسي مسعود، **الإندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية حالة الجزائر**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية دوافع وتحديات ، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004.

2. زبيدة محسن، سهام بوخلالة، **المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري**، الملتقى الوطني الأول حول **المنظمة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادي**، المركز الجامعي بشار، 24-25 أفريل 2006.

3. هواري معراج، **قياس كفاءة البنوك الإسلامية والتقليدية في الجزائر**، الملتقى الدولي لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بعنوان: **"الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل"**، 23-24 فيفري، 2011.

خامسًا: المراجع باللّغة الأجنبية

1. Source: Fred Weston - Margers restructuning and caporate - prentice hall USA 1999, P:13
2. Benzai Yassine, Mesure De L'Efficience Des Banques Commerciales Algériennes par Les Méthode Paramétriques et Non Paramétrique, Thèse Doctorat en Science Economique, Université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, 2015/2016, p84.
3. Berger Allen.N, Humphrey David. B, Efficiency Of Financial Institutions: International Survey and Directions For Future Research, The Wharton

Financial Institutions Center, University of Pennsyivanis, 1997, 97-05 .

4. Olivier Meir, Guillaume schier: **Fusions Acquisitions, Stratégie- Finance-Management**, Dunod, Paris,2006.

5. Jayaraman .A..R, Impact Of Merger and Acquisition on The Efficiency of Indian Bank a Prepost Analysis Using Data Envelopment Analysis, Journal Services Management, Vol 7, N° 01, 2014 .

قائمة

الملاحق

الملحق رقم 01: متغيرات نموذج الدراسة قبل الاندماج

الوحدات النقدية بالمليون دولار أمريكي

Non Interest Income	Interest Income	Non Interest expenses	Interest expenses	Banks	N°
26.00	94.22	41.55	56.28	**JAB**	**01**
33.19	132.34	63.09	53.19	**FHBTJ**	**02**
49.64	71.86	58.7	94.52	**UNB**	**03**
15.18	43.84	13.75	19.59	**FHBTE**	**04**
56.49	168.86	53.33	77.45	**BBK**	**05**
104.5	436.41	104	236.85	**NBA**	**06**
25.79	114.56	38.42	47.71	**NBB**	**07**
383.04	1003.6	310.63	353.53	**SFG**	**08**
3.90	12.79	4.66	7.86	**AAIB**	**09**
56.28	351.22	58.95	1883.33	**CAB**	**10**

الملحق رقم 02: متغيرات نموذج الدراسة بعد الاندماج

الوحدات النقدية بالمليون دولار أمريكي

Non Interest Income	Interest Income	Non Interest expenses	Interest expenses	Banks	N°
45.95	183.19	88.73	73.18	**JAB**	**01**
121.22	474.13	175.51	131.63	**FHBTJ**	**02**
145.29	904.44	202.58	402.95	**UNB**	**03**
62.56	125.34	41.64	26.84	**FHBTE**	**04**
103.77	247.1	126.4	90.61	**BBK**	**05**
596.93	2156.25	698.85	598.77	**NBA**	**06**
54.99	188.07	70.00	42.36	**NBB**	**07**
381.34	1310.00	526.97	143.92	**SFG**	**08**
13.41	80.11	14.34	49.19	**AAIB**	**09**
412.66	1746.96	615.52	1882.67	**CAB**	**10**